

كتاب

رد السهم عن التصويب وإبعاده عن مرمى الصواب بالتقريب

تأليف

العلامة الأستاذ التحرير الشيخ

إبراهيم أفندي الأحمد

﴿ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ﴾

احمد الله الذى لا يتوجه على كلامه اعتراض * ولا يلحق افعاله واقواله
انتقاص او انتقاض * سبحانه من حكم عدل لا يطيش سهم حكمه عن
العرض اذا طاش سهم * والاقرار بوحدايته غنية الطائب لجوهر الحق
ومنية الراغب عن العرض اذا جاش وهم * بصر من اراد به الخبير
بعبوب نفسه * فاشتغل بها غير ملتفت بلا ضرورة اعيب احد من ابناء
جنسه * استرشده لهداية الصواب * ورد سهم العدوان الصائب بزعم
من هو مصاب * واصلى افضل صلاة واشرف سلام * بما اثر النبي
الاعظم احمد رسل الله الكرام * سيدنا محمد الذى اوتى جوامع الحكم عند
التقرير * وسلم مقاله الشريف للمناظر بعين الهدى من التنظير * وعلى آله
الذين انقوا بتوفيق الله تعالى الوفاق * وصحبه الذين شقوا باتباعه عصا
البعى والشقاق * اما بعد فاني ما زلت منذ شعرت بمبادئ الفنون *
ووردت من معين سلسلها ما تقر به العيون * أتجنب الدخول في مصاف
المناظرين * واخلد عند قيام حرب المناظرة على ساقها ان اكون

من القاعدين * منكبا عن منهج من هجما عند الجدال * منكبا على ان
 اقبل في ظل الادب اذا اساءه من قال * اذ كان ادب البحث مجهول
 المعرفة في هذا الزمان * وقد بدل بالشغب والصخب والمكابرة والبهتان *
 واستأسد ابن اوى لاغضاء الاسد * وانتقد مناقب الليث النقد * واستنسر
 البقات مع حضور الصفر * واحتجج الى الاستتضائة بمن لا يغنى قتيلا
 مع اشراق طلعة البدر * وكلب ذئب العدوان فعسات في الغنم * وتقدم
 امام في الورى من كان لا تحمله قدم * وقل ان يجد ذو الفضل من
 صفا * يكون عند الرجوع الى نجدته منصفنا * فكنت اشتغل لترك
 التنازع باعراب رسالة او بناء ابيات * مفضيا عن سيئات غيرى بما اظن انه
 في وجوه الادب حسنات * وطالما قرع سمعى تطاول قصير الباع عريض
 القفا بانعريض * ليقع منى عند المجادلة بحديد الكلام في الطويل العريض *
 فكنت اتصائم عن سماع الخنا مع اتى اسمع من سمع * واعرض عن
 التعرض لاولاد الزنا بما لا يطيب في سمع * واغضى عن دعوى كل
 دعى في الاداب * يدخل في ما لا يعنيه وهو خارج عن معرفة الانساب *
 لا يحسن نظم صدر بيت وان تصدر بالاعجاز * واوهم انه احاط علما
 بوجوه البراعة ودلائل الاعجاز * حتى وقفت على اعلان فى احدى الجرائد
 البيروتية * نشر به قائله ما ينبت فى السمع وتقبح به الطوبى * يتضمن
 احداث كتاب باسهال الزمان * ولين طبع من نسب اليه حيث انقاد الى
 التاليف بدون عنان * جعله راحة الميب * وغنية الاديب * وسماه بالسهم
 الصائب * فى تخطيط غنية الطالاب * يعنى الكتاب الذى انفه فارس
 الانشاء والانشاد * وفاضل العلوم الذى اجاب عن مغلق المسائل بما
 اجاد * وبعد صيته وفى الافاق فاق * ودنا ثم مجابيه وفى الاوراق راق *
 سبحانه البيان وان بدا خد الطرس بمس يراعه وهو باقل * وقس الفصاحة
 الذى اتى وهو الاخير بما لم تستطعه الاوائل * وقد شهد بفضله الحاضر
 والبادى * وراح ليرتوى من راحة آدابه بلا تعب الغادى والصادى *

واقرب معارفه افاضل مصر وهم به عارفون * وان جمعد ذلك نكرة
لا تطيب بالتعريف لخبث النشر من شرتون * وهو الاديب الذي تحدى
بمجزات الرسائل على فترة من رسل البيان * واجاب دعوته بالتصديق
كل فاضل يدعن للحق اذا اقام عليه برهان * اعنى الامام الذى قبح
لطلاب العربية مطالب * الفاضل الفاضل احد افندي فارس محرر
الجواب * فتاقت نفسى للنظر فى ذلك الكتاب * والوقوف على ما فيه
من اللب الرائع لاولى الالاب * فتطلبت منه هو عنده عاربه * ونظرت
فيه بعين الفكر فظرة من طابت بورد الانصاف منه الرويه * فوجدته
من سقط المتاع * سقط به مؤلفه الى الحضيض وان اوهم انه على
بفاع * تحامل فيه من هو راجل على احد فارس * وعدا فيه على من
لا يجاربه احد على الغبراء ولو جرى فوق داحس * واتقد الاكبر
بما هو زيف عند النقد * واعترض بطول كلامه فى عرض المسائل
متجاوزا رسم الادب بلا حد * مركبا لاعتراضاته بالتلفيق من غير معرفة
الجنيس * فجاء به مقلوبا كما يفعل بالجاتى عند التجريس * واطال لسانه
هو بما عرى من الحق فلبس به رداء العار * ونحرش وهو ذباب بالعتاب
الذى لا يمكنه ان ينجو منه ولو طار * فاخذتني الحمية لشيوخ الادب من
صبيان المكاتب * وجردت من معسكر الفكر لصد جيش السفاهة كتاب
* وعمدت لذلك الكتاب لما وجدت صاحبه اخطأ بالعمد * وجربت سيف
يراعى بما لا يقابل الا بالطرده * وتبعت اثار مراميه التى هى بعزل عن
الاصابه * ونقتت بازالة برقع الاغضاء لاولى العمائم عن شر عصابه *
وندبت نفسى لهذا المشروع * بما صدق حله وان اهل به لستعمل السفه
موضوع * وخرجت عن طبعى باخراج من هو اقبح من جلم * ولو لم
يخرج الليث لم يخرج من الاجم * وقصدت بذلك تنبيه الانغماس * وانذار
من يتجرأ وهو صغير القدر على الافاضل الكبار * اذ ربما خدع غر
من الصبيان * بما يدنسه بانقل عن الصبان * اويشقى بما ينقله عن
السعد

السعد وان وسم انناقل بسعيد * كما يقال للاعشى بصير وتطلق المساويز
على اليد التي تبديد * وقد حضرت النعل للعقب اذا عانت للديب *
وابقيت لصاحب السهم اذا رجع لتفويقه من حاصل الضرب او فر نصيب
* وقلت قبل الدخول في ابواب الاعتراض * بما اصبحت به دون ذلك
السهم الطائش قاصي الاغراض *

عن مورد الفضل والاداب قد صدفا من راح دون اللآتى مبضعا صدفا
ومن ترشف من جام الكمال فلا تراه من قدح التنقيص مر تشفا
ومن تجرد من برد الحياس سفهاً فانه بردا عار قد الحففا
ومن يفوق سهما لم يصب غرضاً غدا لاسهم ارباب الحجما هدفما
ومن تجراً ان يسطو على اسد وهو الذباب قضى دون المنى اسفا
ومن قففا هجو من جلت ما آثره فاصفع له عنق زور مدها وقفما
ومن يضع حرمة الاشياخ وهو يرى ما بينهم حديثاً فأنحبث منه وفي
والعلم ما كان بالانصاف صاحبه من اهله عند بحث فيه متنصفا
وابس مسخ ككلام لا يقام له وزن بعين اعتبار من فتى سخفا
فقل لصعو عـلا جهلا على فنن من الفتون اناك الصقر محتظفا
جريت خلف امام ماله خلف في الفضل احيت لنا آذابه السلفا
وقت ياراجـلا في العلم مقتفياً اثار فارس جيش الفضل معتسفا
ذاك الذي هامة العليابه حرست من مارد رامهما الا الذي خطفا
به الفضائل والاداب قد وصلت ليقطع الله من اعدائه طرفا
من اين تدرك يا عادي مدى رجل في باب مغناه شخص العلم قدوقفما
ماصرت ياطرح كرم حصرماً فاذا من اين زببت حتى تظهر الصلفا
ارنت تيبلس في صدر على عجز فبسان عجزك تصديرا بما عرفما
وقد تكلفت تزييفا لجوهر ما جلاه احد شهم بالعلي كلفما
فوقت سهم اعتراض طاش دون منى من منية الراغب الجاني بها تحفما
وقد تعرضت للباوى بما كسبت يدك مما له اصبحت مقترفا

ظننت ان السويدا لارجان بها وفي السويدا رجال سادة شرفا
 هذى طرابلس سل عن افاضلها تلق الالى جاوزوا متن العلى شرفا
 من كل شههم يرى برا اسائله وقد غدا من بحار العلم مغترفا
 فارجم عن الغى واسأل عفو احد من ذنب به لك رسم فى الانام عفا
 وان اثرت سبحا با شف رمت به ان يدرك الشمس فى افق الفخار خفا
 كما اطلت اسانا ما اطبت به وكنت فى عرضه باللؤم متصفا
 ان الخمول الخبير للفتى ابدا من شهرة من برمها بالحفا وصفا
 اخرجتنى غيرة للعلم فانتدبت نفسى رد الذى قد سود الصحفا
 وان رددت بفعالى جوهر عرضا كما نبذت بدر باهر خرفا
 لكن جرى قلم البارى وحسبى ما به ارد سهام المعتدى وكفى
 وقد لقت كتابى (برد السهم عن التصويب * وابعاده عن مرمى الصواب
 بالتقريب) * واسأل الله تعالى ان يسدد سهام مرامينا لاصابة المرام *
 ويوفقنا للقيام بحقوق شيوخ العلم بكل احترام * ويجعل مساعينا بما فيه
 اظهار الصواب على قدم الجراح * ويدم اقتدارنا على كف يد العدوان
 بما لا نضرب صفحا به عند اعمال الصفاح * فهو تعالى المسئول * وبه
 يعقل املة من له معقول * (تذييلات) الاول قاعدة المتقدمين تسليم
 كل قول لقائله خصوصا اذا كان من اهل التحقيق الا انهم يقوون هذه
 اللفظة مثلا اثبتها فلان وانكرها فلان او لم يعرفها فلان او خلاف فلان
 وما اشبه ذلك ويحاشون عن اللفاظ الشنيعة من قولهم اخطأ فلان
 او وهم ونحو ذلك وكانوا ايضا يلاحظون صحة المعنى دون ثبوت اللفاظ
 كذا فى الوشاح وتنقيف الرماح فى رد توهم المجد للصحاح وقد استشهد
 لما ذكره فى صدر كتابه قلت ولا يخفى ان ما ذكره هو اللائق بمن يريد
 الحق ويكون مطمح نظره بيان ما هو الصواب او الاولى بعبارات لا تنبئ
 عن لؤم وشفينة ونفس فى الكلام واستهزاء بمن يرد عليه لا كما فعل
 الشرطون بتفويق سهمه الطائش فانه نثل به جميع ما فى كتابته من الحقد
 واتهمكم

وانتمكم نعم او سبق من المؤلف شيئاً من ذلك في حقه كان له نوع عذر بما ابداه ولا علم لنا انه سمع به فضلاً عن ذمه وهجائه وخلصته الامر ان مقصود الشرطوني من ارسال سهمه محض الضغن والتشفي والانتقام لغيره ان كان هو الذي يرى ذلك السهم حقيقةً والا فلا نحكم على غائب او مجهول ولهذا اقت بنصرة الحق متجنباً في التقرير ما يلزم من الحكم به على نفسى سوى ما ذكرته في الديباجة مقابلة بالمثل ومن المشهور عند المحققين انه متى امكن حل العبارة على وجه صحيح لا ينبغي صاحبها بل يجب بيان ذلك الوجه واصلاح تلك العبارة بما يمكن ويقال الاولى ان يقول كذا واذا كان ذلك متعذراً يقال في العبارة سهواً او سبق قلم او اطلاق في مقام التقييد او نحوه مما لا ينبغي عن حرازة قلب وبغض للفتائل كما فعل الشرطوني فان الكمال لله تعالى وقد ابي العصمة لغير كتبه العظام واخبار انبيائه الكرام وهيئات ان يسلم انسان من خطأ او نسيان وفقنا الله لما فيه رضاء وحفظنا من شر ما سواه (الثاني) كثيراً ما يتساهل المؤلفون في عباراتهم وتعريفهم التي يوردونها ولا يلتزمون الحدود والرسوم التامة بل كثيراً ما يعرفون الشيء بما يميزه عن بعض اغيابه كقول ابن ابراهيم في تعريف الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله وقول ابن الحاجب في تعريف العدل هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية وقد اطال الجاهلي في اصلاحه بما اعترف انه تكلف ثم قال وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات اه وقال العلامة الصبان في حواشي متن التمهذيب ما نصه اشترط المساواة في مطلق المعرف ليس مذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من التعريف التصوير سواء كان بوجه مساو او اعم او اخص وللصناعة

في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارهما نعم تشترط المساواة في المعرف
 اتنام فان ابو نصر الفارابي في المدخل الاوسط بعد ذكر الحدود وما كان
 منها اعم من اسم المحدود كان ذلك حدا ناقصا ثم قال في الرسوم وما
 كان يفهم نحو شخص الشيء ويساوي المفهوم عن اسم الشيء كان ذلك
 رسما كاملا وما كان منها اعم او اخص كان ذلك الرسم رسما ناقصا هذا
 كلامه اه وقد تلخصت ذلك في ما علقته على قول في نظم متن التهذيب
 وجاز في الناقص بالاعم او * بما يرى اخص في ما قد رووا
 وذلك كاللفظي وهو ما اتى * مفسرا مدلول لفظ ثبتا

والحاصل ان مذهب المتقدمين وهو الصواب عند المحققين جواز التعريف
 بالاعم والاخص في المعرف الناقص دون التمام وعند المتأخرين لا يجوز
 مطلقا وقد نقل ما ذكرناه العلامة الخبيصي في شرح التهذيب ايضا ومثله
 في كثير من كتب الميزان وبناء على ذلك قد يتم المؤلفون التعريف بالمثال
 كما ذكره مواد الخلاصة بل قد يعرفون بالمثال فقط وهو من المعرف الرسمي
 كما في الملوي على السلم فلا يعترض احد منهم بارتكاب شيء من ذلك ولا
 سيما في الكتب المختصرة التي وضعت للمبتدى الذي يحتاج لموقف كما
 لا يخفى على النصف الذي فرضنا الكلام معه اما المكابر والمتعنت فلا
 كلام معهم اذا تدبرت ما تلوناه عليك في هذين التنبيهين هان عليك رد
 اكثر اعتراضات السهم فكن على ذكر منك في الاستحضار (الثالث)
 قد اطال الشرتوني في ديباجته بالاستهزاء والسخرية والسخف بالوثاف
 وشحن تلك الديباجة الخلقية باوتقاحة وقلة الادب وفحش الكلام
 الذي لا يليق ان يبرز به اقل طالب علم فكيف بانفاضل الذي افنى
 عمره بخدمة العربية وكتبه التي تلقاها الفضلاء بالقبول تشهد له بذلك
 واو كان مراده بيان الصواب والمحاماة على العربية وتنبيه الانغمار كما زعم
 لاقتصر على ايضاح الحق بالتزام النزاهة والتكبر عن طريق العدوان
 والتكلم بما لا يليق ان يوصف به انسان واذا سلمنا بتصديق دعواه
 فليجرد

فليجرد لتخنة ما حدث من الكتب في هذه الاوقات فان فيها من الخطأ وسقم التأليف ما لا يخفى على المتأمل فما باله قصر نظره على تخطئة من هو بعيد عنه وما علمنا انه تعرض لاحد بدون سابقة منه او تسبب وقد خضر في بالي اولا ان تعرض لتلك الديباجة واتبع ما بها من الخطأ والهديان وهجنة الاستعارات والدعوى التي اطال بعرضها ثم رايت ان الوقت بضيق بما لا يذوع له نشر فاقترعت على ما هو الغرض وهو رد مراميه التي طاش بها سهمه فاقول وبالله التوفيق والهداية لاقوم طريق

قال الشرتوني من سقطاته اي المؤلف محرر الجواب في صفحة ه وادوات التعديبة الهمزة والتضعيف والبناء فاعترض ذلك من وجهين الاول عده الهمزة والتضعيف من الادوات وقال ان الاداة في عرف العربية هو الحرف قسيم الاسم والفعل وجعل الاولى ان يعبر عنها بالاسباب والوسائط الثاني من وجهيه اختصاص البناء بالتعديبة مع مخالفة الجمهور من اطلاق الحرف واطيال في ذلك بما لا حاجة اليه والجواب عن الاول ان الادوات جمع اداة وهي في اللغة الآلة كما في المختار واستعمال النحاة لها بهذا المعنى ولا ينكر منصف ان الهمزة كالتضعيف آلة للتعديبة اي يؤديانها وعلى فرض تسليم ان التضعيف لا يقال له آلة لانسلم ذلك في الهمزة التي قبل انها من حروف المعاني كثناء التأنيث ويأى التصغير والنسب والفت التثنية وواو الجمع ونحو ذلك مما يدل على معنى مفرد وامتزج بالكلمة كما اوضحه صاحب امتحان الاذكياء وحينئذ يكون اطلاق الادوات على الجمع من باب التغليب بدون مانع واطلاق الاداة على الحرف عرف منطقي كاطلاق الكلمة على الفعل كما في تهذيب السعد ومواده وان استعمل ذلك النحاة في كتبهم فهو كاستعمال تعريف القول المفرد بما لا يدل جزؤه على جزء معناه مع كونه عرف اهل الميزان كما بينه غير واحد وهنا كلام يطول ايراده فلذلك اضربنا عن ذكره على ان النحاة لا يخصصون استعمال الاداة بالحرف

بل بطلقونها على الاسم ايضا كما يقولون ادوات الجزم واكثرها اسماء
ان قيل يرتكب التغليب قلت يمنع منه وقوع اطلاق الاداة على كل منها
في كلامهم فليأمل والجواب عن الثاني ان مراد المؤلف التعديبة
الخاصة بدليل قرن البناء بالهمزة والتضعيف لا العامة حتى يطلق الحرف
ولا ضرر في ذلك لان البناء تكون للتعديبة الخاصة التي انفردت بها عن
باقي حروف الجر وهي تصير الفاعل مفعولا كالههمزة والتضعيف وبقيت
حروف الجر لا تكون بهذه المشابهة كما لا يخفى على المنصف نعم او اطلاق
المؤلف الحرف ما ضره ايضا والخطب سهل عند العاقل *

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٩ الهمزة التي تزداد في الافعال الخماسية
والسداسية وفي مصادرهما انما ينطق بها اذا وقعت ابتداء ويقال لها حينئذ
همزة قطع واذا تقدمها شيء فلا ينطق بها وتسمى حينئذ همزة وصل اه
فخطأ المؤلف في اطلاق همزة انقطع اذا نطق بها وادعى ان ذلك الخطأ
لا يخفى على صفار الطلبة واطال بما نقله عن الخلاصة وموادها والجواب
انه لا خطأ في ذلك لان همزة القطع هي التي يلفظ بها متحركة باي حركة
كانت ومما يدل على ذلك انهم يقولون في همزة الوصل اذا تحركت
لاقامه وزن قطعت للضرورة وهل معنى ذلك غير ما يفهم انه نطق بها
متحركة واذا وصفت بالقطع لتحريكها ضرورة فكيف ينكر ذلك عند
تحريكها اختيارا على ان وصفها باوصل حينئذ مجاز باعتبار ما كان
او ما يؤزل ان لم يوصل بها شيء في الابتداء بناء على ان تسميتها بذلك
لانها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ومما يشهد لما قلناه ما نقله المعترض
عن العلامة الايبارى عند الكلام على ابن من قوله ولم تقطع همزة ابن
لضرورة وزن اه ولا تنافي بين وصفها هنا بالقطع اذا ابتدئ بها وقوله في
صفحة ٨٦ ان همزة الوصل مثبتة في الابتداء لا في الدرج كما زعم الشرتوني
لانه بين ثمة حقيقتها وهو لا ينفي اطلاق انقطع عليها اذ لفظ بها متحركة
كما لا يخفى * ثم قال ومنها قوله في صفحة ١٥ عند الكلام على المجهول

ما نصه اما مضارعه اى مضارع الثلاثى فتبقى فيه ضمة اوله ولكن
 بفتح ما قبله نحو يضرب الخ فاعترض ذلك باقتضائه ضم حرف المضارعة
 فى الثلاثى المعلوم وهو بين البطلان غير محتاج للتنبيه لانه لا يضم حرف
 المضارعة الا فى الرباعى والجواب ان معنى ذلك ان نوع ضمة الماضى يكون
 فى مضارعه اى يكون المضارع مضموما ولا يخالف ماضيه فى اوله بان
 يكون مكسورا مثلا وانما يخالفه بفتح ما قبل اخره فقط وظهور هذا المعنى
 يمنع الاقتضاء الذى ادعاه المعترض اذ لا يجهل احد ان حرف المضارعة
 فى معلوم مضارع الثلاثى مفتوح نعم يقال فى العبارة تساهل وقد يقع مثله
 كثيرا من المؤفنين كما وقع لابن الحجاج فى تعريف المثنى حيث قال المثنى
 ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فقال شارحه الجامى
 ان هذا التعريف لا يصدق الا على مسلم من مسلمان وتكلف لاصلاحه تبعا
 لغيره ثم قال واو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات اه وقد
 ذكرنا لك فى التنبيه الثانى ان المؤفنين يتساهلون فى عباراتهم اعتمادا على
 ظهور المعنى فنذكر * ثم قال ومنها قوله فى صفحة ١٧ الامر باللام ان تزيد
 فى اول المضارع لاما مكسورة وتسكن اخره الخ فاعترض ذلك بانه خطأ
 بين لان الساكنين من اوجه البناء والامر باللام مقطوع بجزمه واطمان
 فى النقل عن المبرزى والاشمونى والصبان وعرف الاعراب والعامل
 متزيذا بما كان الواجب عليه تركه والجواب ان قوله يسكن لا يفيد انه
 ينبغي اذ لم يقل ويسكن اخره للبناء او ما يشعر بذلك ولا ينكر احد ان
 يقال يسكن اخره لان السكون اسم عام يكون اعرابا بمعنى الجزم وبناء اخر
 الكلمة وللبنية فى غير الاخر وللخفيف وغير ذلك وحصر اطلاقه على
 البناء محض جهل وليت شعري ماذا يقول بقول العربى قاطبة مجزوم
 وعلامة جزمه السكون وقول الخلاصة واجزم بتسكين وقول ابن ابروم
 واما السكون فيكون علامة للجزم الخ الم يكونوا اطلقوا السكون على
 الجزم على ان الكوفيين لا يفرقون بين القسب الاعراب والبناء فيطلقون

كلا على كل وعبارته التي نقلها عن الصبان تعلن بذلك حيث ابانت ان السكون في الاعراب يسمى جزماً وهي مصرحة بما قلنا ان السكون اسم عام على انه ترك من عبارة الصبان هنا ما يرد عليه ونص ما ترك بقي شيئاً اخر وهو انه تقدم ان الضم واخواته انواع البناء فكيف جعلت اعراباً او علامات اعراب ويمكن ان يقال في عبارة المصنف وعن غير مثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون القاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه اه فليتبرر الشرتوني بذلك * ثم قال ومنها قوله في صفحة ١٩ متى انكسر ما قبل الضمير انكسر الضمير معه ايضاً اه فاعتراض ذلك بانه خطأ صريح من وجهين اطلاق الضمير وقيد كسره بكسره ما قبله وليس كذلك فان الكسر خاص بهاء الضمير فقط دون كافه مثلاً وانه يكسر ايضاً بعد ياء ساكنة كعليه ما لم يكن بعدها الف ونقل عن الصبان تفصيل حكم هذه الهاء مدلاً بالنقل والجواب ان المراد بالضمير في عبارة المؤلف هاء بدليل التمثيل بضاربه ووضوح ان الكاف لا دخل لها في هذا الحكم وان عبارته لا تقييد بها ولا تعرض لغير الحكم الذي ذكره وليس مراده بيان جميع احكام هاء الضمير وبكفي المبتدى ادراك بعض الاحكام ولو استقصى في كل ما يذكره جميع احكامه خرج عما اشترطه على نفسه من الاختصار وعلى فرض التسليم نقل ذلك لا يكون خطأ كما لا يخفى على المصنف * ثم قال ومنها قوله في صفحة ٢١ الثاني فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو علامة وخطابة ولا يوصف به الباري تعالى لاقرانه بناء التأنيث اه فاعتراضه باقتضاء عبارته ان التاء اللاحقة لامثلة المبالغة للتأنيث والتصحيح انها زيادة المبالغة كما صرح به العلماء واكثر من النقل في ذلك حتى عن الثعالبي اظهار السعة اطلاعه والجواب ان قوله لاقرانه بناء التأنيث معناه الموضوعية للتأنيث وان استعملت في غيره اذ لا يشك احد في ان علامته ونحوه مما يوصف

يوصف به المذكر مبالغة وكونها للمبالغة لا يختص بأمثاتها بل تكون في غيرها كراوية لكثير الرواية كما في شرح الخلاصة للسيوطي قال محشيه عبد الحكيم عند قوله كراوية ما نصه أي كثير الرواية وإنما اتوا المذكر لأنهم أرادوا غاية في ذلك والغاية مؤنثة أه وبه تعلم أن لحاق التاء لما ذكره لا شعرا أتأويل بالتأنيث ثم ما اشتهر من أن التاء في نحو علامة تأكيدها المبالغة لم يرتض به العلامة الأمير وقال الأولى أن يقال للمبالغة ليجبها في غير صيغها كما ذكرنا إلا أن يكون معناه مبالغة على مبالغة فيكون في علامة مبالغة بالتأنيث والتاء وهي مقولة بالتشكيك وكأن الشرتوني يمنع أن توصف تاء نحو علامة بالتأنيث مطلقا ولو باعتبار وضوعها وبجهل العلماء قاطبة حيث وصفوها بذلك عند الكلام على جمع المذكر السالم لما اشترطوا في الصفة أن تكون خالية من تاء التأنيث وأخرجوا به نحو علامة وقد نقل بيده ونقله ما كتبه الصبان على عبارة الأشموني خالية من تاء التأنيث بقوله أي من التاء الموضوعه له وإن استعملت في غيره ليصح إخراج علامة فان تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث أه وهو نص في ما ذكرناه على أن الصبان علل لحاق التاء لنحو علامة بما نقلناه عن عبد الحكيم فتع * ثم قال ومنها قوله في صفحة ٢٢ وهي أي النصفه المشبهه على صيغ مختلفة أه فادعى أن ذلك خطأ بين لاقتضائه أنه ليس لها وزن قياسي مع أنها تبنى قياسا على وزن افعال إلى آخر ما ذكره والجواب أنه لا اقتضاء في عبارته لما ذكره ودعوى المؤلف أنها تبنى على صيغ مختلفة لا ينكرها أحد إذ ليس لها وزن مخصوص كاسمى الفاعل والمفعول بل في كلام ابن الحاجب ما يعلن بأن صيغها سماعية حيث قال في كائنه وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل بحسب السماع أه ومثله في اظهار الاسرار وشرحه النتائج حيث قال في أول العامل القياسي ولا يضره كون صيغته سماعية كالصيغة المشبهه واسم الفعل أه وأما نحو طاهر القلب ومطهنة فعند ابن الحاجب والزمخشري ليس بصيغة مشبهه وإنما

هو اسم فاعل استعمال استعمالها وانصحیح خلافه وعلى كل فدعى الخطأ في عبارة المصنف هو المخطئ وهل يجب عليه ان يقول وهي على صيغة واحدة فبرتكب خلاف الواقع مراعاة لحظائر اشرتونى بذبحى التفكير فى ذلك * ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٢٢ ايضا وان كان اى فعيل بمعنى المفعول استوى فيه المذكر والمؤنث عند ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل فان لم تذكر المرأة قلت هذه قتيلة الخ فادعى انه خطأ صريح لاقتضائه ان استواء فعيل فى ما ذكر انما يكون فى ما اذا سبق بموصوف صناعى فقط وليس كذلك بل المدار على معرفته الموصوف والجواب انه لا خطأ فى عبارة المؤف لانه اقتصر على ما هو الغالب اتباعا لظاهر قول الخلاصه

* ومن فعيل كقتيل ان تبع * موصوفه غالباً التامتمتع *

وقد جاراها على ذلك اكثر شراحها كالسيوطى وغيره ودعوى الأشمونى كون بينه الذى غير به بينهما اجود لا تثبت انه خطأ على ان قول المؤف فان لم تذكر المرأة الخ لا يعين ان المراد به الوصف الصناعى بل هذه العبارة اقرب للتأويل من عبارة الخلاصه التى حل الوصف فيها على المعنوى مع قوله تبع موصوفه والمؤف انما عبر بالذكر فيها للمجانب من هذا المعترض كيف يسرع الى التخطئة بمجرد الوهم فالظاهر انه يجهل معنى الخطأ * ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٢٣ وبنسأؤ، اى اسم التفضيل من الثلاثى على وزن افعال الخ فاعترضه بان مقتضى كلامه بناء اسم التفضيل من مطلق الثلاثى وليس كذلك بل لابد من شروط سبعة لما بينى منه وعددها بالنقل عن الخلاصه وموادها ثم رأى ان الكلام جأنع فاشبعه من ذكر الدقائق قلت لا حول ولا قوة الا بالله ما اجراً هذا الرجل على البهتان والتزيد بمساع غيره كيف تقتضى عبارة المؤف ما ادعاه وقد بين ما شذ بناء اسم التفضيل منه فى ذكر الكلام عليه وذكر الخلاف فى بنئه من الاوان والعيوب واتى فى كلامه بما تفهم منه تلك الشريط كما انه ذكر

ذكر كيفية التفضيل مما لم يستوفها فالظاهر ان حضرة الشرتوني لما ظالم في هذا المحل لم ينظر سوى صدر العبارة وادركه العمى عن لمح باقيها او ظن انه مصدق في ما يقول ولو كان بالحال ينبغي التفتيح عند ذلك بترك التعصب وان كان ازال برقع الحياء وقال ما فان بقلة الادب فبئس ما صنع * ثم قال ومنها قوله في صفحة ٢٥ وربما جاء (يريد وزن مفعلة) من اسم جامد نحو المسبعة والماسدة لمكان يكثر فيه السبع والاسد وقس عليه المبطننة والمقشنة اه فخطأ، باقتضاء كلامه ان مجي مفعلة قليل من مطلق الاسم الجامد والصحيح انه مقبس من كل اسم ثلاثي الى آخر ما ذكره قلت لا خطأ في عبارة المؤلف بل هو المخطئ بادعاء انه مقبس لاني تدبعت كتب التصريف التي بيدي كبرزان الادب للعصام والعزى وشرحيه للسيد والسعد والمراح وشرحه ولامية الافعال وشرحيهما لبحرق وابن النساطم ومواد الخلاصة والشافية وشروحها لرضي والجار بردي والسيد عبد الله فلم ار احدا صرح بان بناء مفعلة من الثلاثي الجامد مقبس بل الذي رايته في شرح العلامة الرضى للشافية انه غير مقبس ونص عبارته بعد الكلام على اسم الآلة واعلم ان الشيء اذا كثرت في المكان وكان اسمه جامدا فالباب منه مفعلة بفتح الميم والعين كالمأسدة والمسبعة والمذأبة اي المواضع الكثيرة الاسد والسباع والذئب وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد فلا يقال مضبعة ومقردة ولم ياتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه نحو انضفدع والشعلب بل استغنوا بقولهم كثير الشعلاب او بقولهم مكان متعلب ومعقرب ومضفدع وملحلب بكسر اللام الاول على وزن اسم الفاعل الخ ما ذكره فان كان المؤلف يقول بعدم قياسه الرضى قدوة مع كون عبارته لا تصرح بما ادعا، واذا كان للمعترض ما أخذ يعتمد عليه يصرح بانه مقبس ينبغي ذكره حسب عادته عند اثاره جمع مفعلة بدون طحن وعلى كل حال لا يهمل بان نقل ولا نعهذره لدعواه العربية بالجهل * ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة واشترط بعضهم الا تبني (يريد اسم الآلة) الا من الفعل

التعدي وقد جاءت ايضا من اللازم كصفة اه فاعترضه من وجهين
عزوا اشتراط التعدية للبعض مع الاجماع عليه وعدم تقييد الفعل بالثلاثي
ودعى ان ذلك خطأ محض والجواب عن الاول ان اشتراط التعدية الذي
ادعى الاجماع عليه لم يقع في كثير من كتب التصريف بل اطلقوا الفعل
وان كان يفهم من التعريف الذي ذكره المؤلف ناقلا له عن متن العري
والاولى في تعريف اسم الآلة ان يقال انها اسم لما يعالج بها الفعل كما
يؤخذ من شرح اللامية لبحرق ليدخل في ذلك المرقاة المأخوذة من رقي
اللازم فانه اسم آله الرقي كما في العري وكذلك المزمارة اسم آله مأخوذ
من زمر اللازم بمعنى تعني بانقصب كما في القاموس وهكذا المصفاة المأخوذة
من صفا اللازم لا من صفي لانه غير ثلاثي فاذا ذكره المعترض من ان الآلة
تكون للافعال اللازمة وعزاه لصاحب البناء خطأ كما ستعرف بموع
بما ذكرناه نعم الكثير ان تكون من الافعال المتعدية وحينئذ يكون قول
المؤلف واشترط بعضهم الخ لا غبار عليه ويكون مراده بالبعض السيد محمد
كفوى شارح الامثلة لصاحب البناء كما قال الشرطوني فانه اخطأ بالعزو
والجواب عن الثاني ان الصيغ التي ذكرها لا تكون الا من الثلاثي اذ
لا تسع غير والحدف ملبس وقد ترك التقييد بالثلاثي اكثر المؤلفين كالشافعية
والعري وغيرهما اعتمادا على فهم المراد من الصيغ التي حصرها بناء اسم
الآلة عليها فليس المؤلف وحده منفردا بما ادعى الشرطوني انه خطأ وام
نجد احدا اعترض شيئا من تلك المتون بما اعترض لوضوح الامر والله اعلم *

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٢٦ في الكلام على المرة فاذا كان المصدر
من الاصل مبنا على اتناء وجب نعتة بالواحدة اه فاعترض ذلك الوجوب
المقيد بالثلاثي وان الاول ان يقول قيد بما يفيد الوحدة والجواب ان
ما ذكره المؤلف تبع فيه عامة المتون فان جميعها قيد الوصف بالواحدة
ففي العري ما نصه وما زاد بزيادة الهاء كالاغطاء والانطلاقه الا ما فيه
تاء التانيث منها فالوصف بالواحدة الخ واقره شارحاه السيد والسعد ومثله

في مبرزان الادب وشروح الشافية والمراح ولامية الافعال وشرحها لمحقق
وابن الناظم وبيت اللامية

ومرة المصدر الذي تلازمه * بذكر واحدة تبدولن عقلا
الضمير في تلازمه يعود الى التاء قال السارح يحرق فاذا اردت الدلالة
على المرة مما فيه التاء وصفته بالواحدة كقولك اعانه اعانة واحدة
واستعان استعانة واحدة وكأنهم اقتصروا على ما هو الغالب فلا اعتراض
بما ذكره المعترض وعلى تسليم ورود الاعتراض فالمؤلف لا يريد ان ينفرد
عن اتباع هؤلاء الافاضل

وهل انا الا من غزية ان غوت * غويت وان ترشد غزية ارشد
ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة في الكلام على انواع وبنائوه من
غير الثلاثي كبناء المصدر اه فاعترض يانه اهمل تقييد زياده التاء كالمرة
وادعى انه خطأ صريح والجواب انه لا خطأ في ذلك وانه ترك التقييد
انكالا على فهمه من اشتراطه في بناء المرة حيث قال ثمة وبنائوها من غير
الثلاثي كبناء المصدر مع زيادة تاء التأنيث في آخرها اه لان المرة وانواع
مشتركان في الاحكام سوى حركة الاول في الثلاثي الذي لم يكن مصدره
الاصلي بالتاء ويعلم الاشتراط المذكور ايضا من ذكرها باناء في جلسة
وركبة مع شهرة ذلك كما لا يخفى ومثله لا يعترض اذ لا يجهله احد * ثم قال
ومنها قوله في الصفحة المذكورة المذكور ما خلا عن علامات التأنيث كزيد
ورجل فاعترضه بانه تعريف مختل لخروج نحو طلحة وحنة من المذكور
ونحول ما لا علامة فيه في المذكور كبرودار ونحوهما ونقل عبارة ابن
الحاجب هنا وهي قوله المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا
والمذكر بخلافه اه اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لفظا ولا تقديرا كما في
الجمامي قلت لا يخفى ان عبارة الكافية كعبارة المؤلف في تعريف المذكور
والمؤنث لدخول نحو طلحة وحنة في المؤنث وخروجه من الذكر فيمكن
ينبغي عليه ان يعترضها ايضا وكذا يدخل في المؤنث ما ذكر ايضا على

قول الخلاصة علامة التأنيث تاء او الف فيصدق على طلحة وحنة انهما
 مشتقان على علامة التأنيث وهى التاء فكيف التقصى عن ذلك ويمكن
 ان يقال انه لا ضرورة في دخول ما ذكر في المؤنث لان المراد به هنا اعم
 من المعنوى واللفظى ويؤيد ذلك انهم يتولون نحو طلحة ممنوع من
 الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى او يقال ان تاء طلحة وحنة ونحوهما
 لا دلالة فيهما على التأنيث بل هى كازاي من زيد لكون المسمى بما لحقته
 حقيقى التذكير ولا بعد في ذلك فهو نظير ما قيل في تاء علامة ونحوه كما
 تقدم ويكون المراد من قوله ما خلا من علامات التأنيث اى الدالة على
 تأنيث ما لحقته فيدخل طلحة ونحوه حينئذ ثم المراد به ايضا ما خلا لفظا
 وتقديرا بدليل تمثيله للمؤنث بهذا والتاء فيه مقدرة ومراده بقوله جاءت
 الفاظ مؤنثة بدون علامة اى ظاهرة كما لا يخفى على المنصف فلا حاجة
 لما اطال به المعترض فليتأمل

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة وكل عضو من
 اعضاء الانسان اذا كان له ما يقابله فهو مؤنث نحو اليد والرجل
 والاذن والعين الخ فاعترضه بانه فيه ما فيه ونقل عبارة الصبان التى
 اعترض بها التصريح ولخصها ان ما ذكر اغلبى لتذكير الحجاب والصدغ
 ونحوهما من المزدوج وتأنيت نحو الابط والعنق واللسان والقفا من غير
 المزدوج قلت حيث كان للمؤنث سند فى ما ادماه وهو صاحب التصريح
 وقد اقر عبارته ارباب الخواشى وقال الصبان ان ما ذكره اغلبى فلا
 اعتراض على المؤنث وعلى فرض وجود اعتراض فيكون من الشرتونى
 على التصريح تقليدا للصبان وكان الاولى به ان يترك اعتراض مثل ذلك
 والله الموفق * ثم قال ومنها قوله فى الموضع المذكور المثنى يكون بزيادة الف
 ونون فى حالة الرفع نحو رجلان وامرأتان وفى حالة النصب والخفض بالياء
 والنون اه فانتقده بانه تعريف بالرسم وعرف الرسم مطلقا بما هو تعريف
 التام منه ثم عرف الناقص فكأنه سقط من عبارته اولا لفظ التام وادعى

وجود الخلل في التعريف لصدقه على القمرين والابوين ودخول لفظ
 الاثنين فيه قلت لا خلل فيه بدخول نحو القمرين والابوين في مفهوم
 المثني كما في الجاهلي يجعل الشمس مسماة بالقمر وجعل الام مسماة بالاب
 ادعاء لقوة انتساب بينهما ثم يقول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم
 يتناولهما فيجانسان فيثني باعتبارهما فيكون معنى الابوين المسمين بالاب
 وكذا القمران ومثله يقال في العمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى
 عنهما كما لا يخفى واما ادعاء دخول لفظ الاثنين فيه فغير صحيح لان قول
 المؤلف يكون بزيادة انف ونون يشعربان له مفردا زيد عليه الف ونون
 فيخرج لفظ الاثنين لانه لا مفرد له وعلى فرض تسليم جميع ما ادعاه يكون
 تعريف المثني بما ذكر من قبيل التعريف بالاعم وهو جائز كما قدمناه وبما
 يتجرب منه قول الشرتوني عرفه بالرسم فكأنه لا يسوغ عنده التعريف
 بالرسم ثم انتقد عليه اهمال تقييد الياء بالفتوح ما قبلها قلت يمكن ان
 يجاب عن ذلك بأنه ترك التقييد حيث ان ما قبلها كان مفتوحا فيستفاد
 من سكوته عن تغييره بقاؤه فليتأمل

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٢٧ وان كانت الهمزة في اسم
 مؤنث بالالف الممدودة قلبت واوا نحو حراوان وسوداوان ولا
 يجوز غيره فانتقد عليه زيادة ولا يجوز غيره بدعواه ان تركها
 اجدر به لان القلب في مثل ذلك هو الاعرف وقد جاء التصحيح
 وقبلها ياء قلت قول المؤلف ولا يجوز غيره هو كقول الصحاح في ردى وقد
 صرحوا بان التصحيح او القلب ياء شاذ قال الاشموني وشذ حرايان بقلب
 الهمزة ياء وحراآن بالتصحيح كما شذ قاصعان وعاشوران في قاصعاء
 وعاشوراء بحذف الهمزة والالف معا والجيد الجري على القياس قاصعاوان
 وعاشوراوان اه واذا كان القياس لا يجوز ما ذكر فكيف يعترض
 من قال لا يجوز فان اراد المعترض بقوله وقد جاء التصحيح وقبلها ياء انه
 جاء قياسا منع بما نقلناه وان اراد انه جاء شاذ سلم بدعوى المؤلف ولا يجوز

غيره وقد صاغ افعال التفضيل بقوله هو الاعرف من المجهول اجماعا لعبارة الجاسمي وقد علمت انه شاذ فكان الاجدر به ان لا يستعمل ما يعترض به على غيره والله اعلم * ثم قال ومنها قوله في الموضوع المذكور وشرطه اى جمع المذكر السالم ان يكون لمذكر عاقل اه فاعترضه بانه اجحف باهمال اكثر الشروط واطال في بيانها عن مواد الخلاصة قلت تمثله بنحو مؤمنين ومسلمين توخذ منه الشروط المذكورة مع تنبيهه على شذوذ نحو عالين وارضين وحسين وعشرين وتسعين فيقيد ان ما كان مثل هذه يجمع قياسا جمع مذكر سالما وعبارة المؤلف اصرح من عبارة الخلاصة سالم جمع عامر ومذنب فنبأمل

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٢٨ ومع ان الجمع اكثر استعمالا في جميع اللغات من المثنى فقد اهل في العربية خلافا للمثنى اه فاعترض ذلك وتوهم به وشنع عليه كثيرا حيث فهم من ظاهر العبارة عدم استعمال الجمع في العربية والجواب ان المراد من هذه العبارة ان استعمال الجمع في العربية يخالف استعماله في غيرها بخلاف المثنى فان استعماله في العربية اكثر من الجمع لتحقيق الاول دون الثانى في مواد كثيرة كما صرحوا به مرارا وفي بقية اللغات بالعكس اى استعمال الجمع اكثر وليس مراده ان الجمع لا يستعمل في اللغة العربية فانه لا يقول به بما قل وكيف يريد ذلك بعد تبينه الجوع وتعدادها وتقسيمها نعم يقال الاولى المؤلف ترك هذه العبارة الموهمة كيلا يقع فاعصر الفهم في ارتباك والله اعلم

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٣٠ التصغير هو ان يزداد بعد الحرف الثانى من الاسم الثلاثى ياء ساكنة ويضم اوله نحو رجيل فاذا كان رباعيا كـ ما بعد ياء التصغير اه فتطرق فيه من ثلثه اوجد قيد الاسم اولا بالثلاثى واهمال الكلام على تصغير ما فوق الرباعى واطلاق كسر ما بعد الياء في الرباعى الشامل لما فيه الف التثنية مع كونه منفتح الفتح نحو سايو وحبراء قلت مراد المؤلف بيان بعض احكام التصغير لا استقصاؤها ونحوها

للباعى بدرهم يدل على ان ما ليس كذلك له حكم آخر ومما يدل على ذلك قول المؤلف اخيرا وللتصغير احكام كثيرة متشعبة ينبغي البحث عنها من المطولات وانه اختصر من قواعده ثندرة استعماله ومن يقول كذلك فكيف يعترض عليه باهتان بعض الاحكام

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة الاسم المنسوب هو ان تلحق باخيه ياء مشددة نحو عربى وتركى ورومى ودينى اه فنظر فيه من وجهين قوله المنسوب والصواب المنسوب اليه كما ادعا، الصبان على الاشتمون وقوله ان تلحق مخبرا باسم الحدث عن اسم الذات وهو لا يجوز الا في تراكب ليس هذا منها واطال في ذلك بما نقله عن الصبان والجواب عن الاول المراد المنسوب بهذا الالحاق كما في تقرير العلامة الانبارى على الصبان نقلا عن شيخه او يقال هو من قبيل الحذف والايصال والاصل المنسوب اليه فلما حذف الجار اتصل الضمير واستتر كما قالوا في قولهم المعترضة وظرف مستقر ومال مشترك وهو كثير في كلامهم وقد وقع لفظ المنسوب بدون اليه في عبارات كثير من المؤلفين بناء على ما ذكرناه والجواب عن الثانى انه على حذف مضاف اما من المبتدا او الخبر اى صفة الاسم المنسوب هو الخ او ذوان تلحق الخ كما فعلوا فظير ذلك في عبارة الكافية لانها اما ان تدل على معنى في نفسها الخ او بناء على ما ذكره العلامة السيد من جواز الاخبار بالصدر المأول عن اسم الذات من غير تأويل واستظهار الصبان فرضه في بعض التراكيب لا دليل عليه بل عبارة السيد مظلمة وغرض الصبان اعترضه على الشيخ الحنفى جواز قبح همزة ان في ابتداء الجملة الواقعة خبرا عن اسم عين نحو زيد انه قائم بناء على ما نقله عن السيد وهو كثيرا ما يتحمل الاعتراض عليه باى وجه كان رحم الله الجميع ثم لا يخفى ان المنسوب اليه لا يكون دائما ذاتا بل هو اعم بدليل التمثيل بدينى والدين ليس بذات ومرادهم بالذات اسم العين كزيد ونحوه ففي عبارة المعترض تساهل ظاهر اعرب عن عدم

تدقيق في ما ينقله نور الله تعالى بصائرنا
ثم قال ومنها قوله في تلك الصفحة واذا كان آخره اي المنسوب
اليه الفاء مقصورة قلبت واوا نحو عصوى وفتوى نسبة الى عصى
وفتى اه فاعترضه بان قضية كلامه قلب الالف المقصورة واوا
مطلقا مع ان ذلك الحكم في الثلاثي والرباعي اما الخماسي فمحذف الفه
قلت مراد المؤلف قلبها واوا وجوبا في ما اذا كانت ثلاثية بدليل التمثيل
بعصوى وفتوى واما ما زاد على ذلك فهو ساكت عن بيان حكمه وليس
المراد بيان جميع الاحكام كما قدمناه مرارا ولا يجب القلب في ما سوى
الثلاثي اما الرباعي ففي الاصل وجهان والمختار القلب وفي الف التأنيت
والالحاق وجهان ايضا والمختار الحذف هذا اذا سكن ثاني ما هي فيه والا
بان تحريك كجزمي فليس فيه الا الحذف كالحامسة فان قلت قوله نحو
عصوى وفتوى مثال لا يخصص قلت هو كذلك الا ان المؤلفين يستعملونه
كثيرا للتخصيص بدليل قولهم كثيرا انه اعطى الشروط بالمثل وتم
التعريف بالمثل كما يعلم ذلك من ممارسة الخلاصة وموادها فليأمل
ثم قال ومنه قوله صفحة ٣١ لا يوجد في العربية حرفان ساكنان في كلمة
واحدة الا عند الوقف نحو هذا كتاب او في حرف لين بعده حرف مدغم نحو
دابة ودوية الخ فاعترضه بانه خطأ ينبغي لوجود ساكنين وثلاثة واربعة
كبري ويستقصى واستغفار الى اخر ما ذكره قلت ليته ترك هذا الاعتراض
الذي ابان عن سوء فهمه اذ لا يشك احد بان مراده لا يلتقي ساكنان بعد
قوله في التقاء الساكنين وقوله نحو كتاب ودابة انه لا يجوز التقاء
الساكنين الا في الوقف وفي ما كان على حده وهو ان يكون الاول حرف
لين والثاني مدغما في كلمة واحدة كالطامة والحاقة ولا نظير في قوله او في
حرف لين لان معناه او بسبب حرف لين وفي تاني للسببية كما في الخلاصة
وموادها كدخلت النار امرأه في هرة والامر جلي لا يحتاج الى مزيد بيان*
ثم قال ومنها قوله في الصفحة نفسها الادغام في اللغة ادخال اللجام في فم
انفرس

الفرس وفي الاصطلاح ادخال حرف في مثله نحو ماد اصله مادد او في ما يجانسه نحو اصطلح اصله اصطلح لانه وزن افتعل ونحوه اضطرِب اصله اضترِب اه فنظر فيه من وجهين قوله ادخال حرف في مثله مع قوله او في ما يجانسه لافهامه ان المجانسة غير المماثلة وهو منافي لاصطلاح النصرفيين فان المماثلة والمجانسة بمعنى وما اراده بالمجانسة يعبرون عنه بالمقاربة والثاني من وجهيه تمثيله باصطلح واضطرِب لادغام المتقارِبين مع فكهما وليس فيهما سوى ابدال التاء طاء اه والجواب عن الاول ان المماثلة تطلق على المماثلة في الصورة والمجانسة اعم منها فتطلق على المقاربة في المخرج ايضا كما في اصطلح ودعواه ان المماثلة والمجانسة بمعنى ممنوعة وسند المنع ما ذكره السيد السند في شرح متن العزى عند الكلام على المضاعف ونص عبارته ومراده اى الزنجاني بقوله ما كان عينه ولامه متمثلين في الصورة لا المتجانسين ان الحروف كلها من جنس واحد في كونهما مقطعة بسيطة ولان التجانس بين الحرفين قد يكون في مخرجهما وقد يكون في صفتها من الاطباق والجره والهمس والاستعلاء وغيرها والمتجانسان اعم من المتماثلين فكل متماثلين في الصورة متجانسان وليس كل متجانسين متمثلين اه وبناء على ما ذكره السيد يراد بالمجانسة في عبارة المؤلف المقاربة في مخرج ونحوه ومن عبر عن المماثلة بالمجانسة تساهل بالتعبير كما وقع في بعض كتب التصريف فاذا لا نظري في كلام المؤلف بل المعترض والجواب عن الثاني انه اتى باصطلح واضطرِب بدون ادغام تذيها على الاصل الثاني بعد قلب تاء الافتعان طاء الا انه اذا ادغم يكون هكذا او قوله الاصل اضترِب يشهد لما ذكرناه والادغام في ذلك جائز بقلب الطاء صاد في الاول وضادا في الثاني نحو اصطلح واضطرِب ولا يجوز العكس لعظم الصاد والضاد وقلت في نفحة الارواح على مراح الارواح في هذا المقام

واصطرِب اصبر فيه جاز ان صاد باطباق مع استعلاء اخذ

حروف ذي صاد وضاد طاء	طاء وغين قاف ثم الخاء
فالاربع الاولى مع الاطباق	توصف باستعلا وذا اللباق
والثاء من منخفض الحرف يبي	فجعلت طاء لقرب المخرج
كما بست اصله سدس جعل	سين به تاء كذا الدال عقل
اذقربت سين من التاوهى من	دال بمخرج على ما قد زكن
وجاز جعل الطاء صاداً نظراً	لوصف الاستعلا فيقد واصبراً
وعظم الصاد لعكس معنا	ويذوا لخلف ذات وقعا
وقولك اضرب مثل اصبراً	اي في جميع ما به تقرراً
واظلم افعال فيه ما تشاء	من بعد ان تقلب طاء تاء

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٣٢ وبعضهم يحذفها من باسم الله وباسم القادر ومن لفظة ابن اذا وقعت بين علمين نحو زيد بن عمرو فاعترضه باقتضائه حذف الهمزة من ابن عند بعضهم مطلقاً والصواب انه اجماع بشروط عددها نثراً ونظماً والجواب ان قوله وبعضهم يحذفها من باسم الله وباسم القادر معترض بين قوله وكذلك تحذف من البسمة ومن لفظة ابن بدليل اعانة من لطول الفصل مع العطف وشهرة الاتفاق على الحذف من البسمة ونظير المثال الذي ذكره المؤلف والشروط التي ذكرها **يحذف** همزة ابن بين بعضها واعطى باقيةا بالمثال كما رايت ومر نظيره وقد نقل المعترض عبارة المؤلف باثبات همزة ابن سهوا وهي محذوفة في الاصل ولم يذبه على ذلك في جدول الخطأ والصواب والى هنا انتهت مراعى سهمه الطائس في التصريف ثم اخذ يفوقه على فن النحو فقال

ومنها قوله في تعريف الفاعل في صفحة ٣٥ هو ما تقدمه فعل فادعى احتلاله جعاً ومنعاً لخروج ما رفع بصفة ونحوها ودخول اسماء الافعال الناقصة ونائب الفاعل واطال في مالا حاجة اليه ببيان المعرف مظهراً اتقانه صناعه المنطق واحاطته خبراً بجميع اصولها وفروعها قلت تعريف المؤلف هو معنى تعريف ابن ابروم وهو قوله الاسم المرفوع المذكور قبله فعله فليس

هو من عند، وقد اطلق الفاعل عن التقييد غير واحد من المحققين
 كان الحاجب في كافيته حيث قال هو ما اسند له الفعل او شبهه وقدم
 عليه على جهة قيامه به، وذلك منهم مبنى على ما هو مشهور عندهم
 من انه اذا اطلق الشيء ينصرف الى الفرد الكامل منه وهو الفعل المعلوم
 التمام او ان اسم الفعل الناقص من نوع الفعل عند ابن الحاجب
 وكذلك نأبه عند الرمخشري والاكتفاء بالفعل اما لكونه الاصل اولان
 المراد به الحدث فيكون قوته ما تقدمه فعل اى دال فعل فلا يخرج شيء
 من افراد الفاعل على انه يفهم من آخر كلامه في ما نقله عن ابي البقاء
 ان شبه الفعل يرفع فاعلا وعلى فرض تسليم عدم صحة شيء مما ذكرناه
 نقول هو تعريف بلاع، والاخص معاً وقد قدمنا غير مرة جواز عند
 المحققين فلا تغفل وكن من الذاكرين

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٣٦ وبعض العرب يبنى الفعل ويجمعه
 فيقول قانا الرجلان وقاموا الرجال الخ فخطأ، في نسبه التثنية والجمع
 للفعل لانها من خواص الاسماء المتكسفة قلت المراد وبعض العرب يلحق
 بالفعل علامة التثنية والجمع ومثل عبارة المؤلف كثير في كلامهم باعتبار
 ما ذكرناه في الجاهلي على الكناية نسبة التثنية والجمع الى الفعل حيث
 قال ولما كانت تثنية الفعل وجمعه الخ ولا يشك احد في جواز الاطلاق
 المذكور باعتبار ما قلناه فاعتراض الشرتوني على ذلك من ضيق المجال
 وقصر الفهم وقلة الاطلاع وان كان ينقل عن كتب معتبرة يوهم انه
 يتفق من سعة

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة واذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا
 وفصل عن فعله جاز الحاق التثنية وعدمها فاعتراضه باقتضاء كلامه جواز
 لحاق التثنية وتركها في مطلق الانفصال على السواء في جميع موادها حتى
 في ما قام الاهدأ والامر خلاف ذلك عند جمهور المحققين اذ الاثبات
 غير جائز واطال في نقل ما يبطل دعواه والجواب انه لا يقتضى كلام

المؤلف ما أدياه وكلامه في مطلق الجواز وحيث وقع اثبات التاء نظماً ونثراً في الكلام الفصح مع الفصل بالا فكيف يمنع جوازه وقد اجمع المحققون على جوازه لكنسه دون الحذف وكلام ابن مالك في كتابه مصرح بما ذكرناه وقد اطلق الفصل المجوز للامرين جماعة من المحققين منهم الجامي حيث قال في صورة الفصل ايضاً لك الخيار في لحاق التاء بالفعل وتركه الخ ولم يستثن الفصل بالا وعلى كل فعبارة المؤلف لا تخبر عليها لا يعترضها الامن سفه نفسه وزيف دينار غيره الخالص بما مدح به فلسه * ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة ايضاً واذا كان الفعل يتعدى الى مفعولين ابقى المفعول الثاني على حاله نحو اعطى زيد درهما فاعترضه بانه يستفاد من كلامه ان الذي ينوب عن الفاعل هو المفعول الاول فان اراد وجوب الانابة مطلقاً ففكر الخ قلت تأملت عبارة المعترض هنا فوجدتها غير مستقيمة ونصحح العبارة ان يقال فان اراد وجوب انابة الاول مطلقاً ففكر لجواز انابه الثاني عند امن اللبس وان اراد وجوب انابه الاول عند اللبس فسلم الا ان عبارته مطلقه لا تفيد ذلك قلت لا يشك منصف بان قوله ابقى الثاني على حاله اي في الاكثر الاولى ولا دلالة في كلامه على وجوب انابه الاول مطلقاً على انه حكى عن الكوفيين منع انابه الثاني اذا كان نكرة كمثل المؤلف وقيل بالمنع مطلقاً كما ذكره الاشعري معترضاً دعوى الخلاصة الاتفاق في البيت الذي ذكره المعترض وقد اجل جواز انابه الثاني عند امن اللبس وان كان الفعل من النواسخ مع ان مذهب الجمهور امتناع انابه الثاني حينئذ والذي اجازه ابن عصفور وابن طلحة وتبعهما ابن مالك ولذلك قال * في باب ظن وارى المنع اشهر * ولا ارى منعاً اذا القصد ظهر * وكان الاولى بالشرطوني نقل ذلك حسب عادته من اكثر النقل عن الخلاصة وموادها لكنه تركه لانه يوهن اعتراضه ويبعد اغراضه وفي كافيه ابن الحماجب منع انابه الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت بدون

يُدون ذكر خلاف ونص عبارته ولا يقع اى موقع الفاعل المفعول الثانى
من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اه واقره الجاهلي فليتبصر
الشرونى

ثم قال ومنها تعريفه المتدا في صفحة ٣٧ هو الاسم المجرد عن العوامل
اه فاعترضه باختلاله جمعاً ومنعاً لخروج مجرور الزائد وشبهه ودخول
اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب واطال في بيان المتدا موهماً انه من
اهل التحقيق مع انه بما ركبه من اهل التلفيق والجواب ان تعريف
المؤلف كتعريف ابن اجروم للمتدا بقوله هو الاسم المرفوع العارى عن
العوامل اللفظية وهو صحيح لان العوامل اذا اطلقت تنصرف الى ما ليس
زائداً ولا شبيهاً به كما في ابى النجاء على الشيخ خالد وقد قدمنا لك ان الشئ
اذا اطلق انصرف الى فردة الكامل والتثيل يزيد قائم يمنع دخول اسماء
الافعال والاسماء قبل التركيب على انه لا ضرر في دخول اسماء الافعال
بناء على القول بان محلها الرفع بالابتداء ومرفوعها اغنى عن الخبر
واخيراً نقول هو تعريف بالاختصاص والاعم معاً كما تقدم في الفاعل فنذكر
ثم قال ومنها قوله في الصفحة نفسها في الكلام على حذف الخبر ووجوبه
في نحو لولا زيد لهلك عمرو اى لولا زيد موجود واذا كان الخبر خاصاً
صح اثباته كقول الشافعي رضى الله عنه

* واولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم اشهر من لبيد *

فاعترضه باقتضاء كلامه صحة اثبات الخبر وحذفه اذا كان خاصاً على
الاطلاق وهو عن الصحة بمعزل وصوب التفصيل بما نقله عن الاشمونى
مما هو مشهور قلت لا غبار على عبارة المؤلف ولا يعترضها الا كل جاهل
لا يفهم معانى الكلام وذلك لان قول المؤلف صح اثباته بمقابلة وجب
حذفه فتصدق بوجوب ذكره عند عدم الدليل على الخاص بخلاف
وجود الدليل كبيت المعري الذى ذكره المعترض كما لا يخفى وعبارة
الجاهلي على الكافية هنا كعبارة المؤلف حيث قال مشيراً الى وجوب حذف

الخبر بعد اولا هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله واولا الشعر بالعلم يزرى البيت اه ففهوم قوله لا يجب حذفه انه يجوز او يجب ذكره ولا شك انها كعبارة المؤن فكيف يكون ذلك خطأ لقد افترى اثما وبهتاننا وجاء ظلما وعدوانا

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٣٨ ثم ان المعرفة على اقسام منها ما دل على مسمى بعينه نحو زيد وهو العلم اه فاعترضه بانه محتمل منعا لصدقه على جميع انواع المعرفة وخطأه في ذلك ونقل تعريف ابن الحاجب للعلم بقوله العلم ما رضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد اه وشرحه بعبارة الجامي قلت قول المؤن ما دل على مسمى بعينه نحو زيد بمعنى عبارة الكافية بضميمة قوله نحو زيد فانه تتميم للتعريف على ان قوله ما دل يراد به بدون شيء بمجرد التعليق ويشعر بذلك قوله دل على مسمى وبقيّة المعارف لاتعيين بها الا بالقرينة ولم يذكر احد في تعريفها ذلك مع ان التعريف بالاعم جائز وغير العلم غير محتاج الى التعريف لحصر افراد اكثره وذو الاداة بديهي الادراك وهنا كلام ذكره في مواضعه البق به

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٤٠ فان لفظة الذي لم يتم معناه حتى قلت امن ابوه فامن هـ ا جملة لانه فعل فاعترض قوله آمن جملة لان الجملة آمن مع ابوه ولم يقل احد ان الفعل وحده جملة قلت قوله آمن بعد قوله امن ابوه يعين ان المراد امن مع ابوه جملة لا آمن وحده فاطلق البعض واراد الكل لوضوح المراد ولا يتوهم احد ما فهمه هذا المعترض وهل مثل ذلك يعترضه فاضل وقوله لانه فعل اى وفاعل لحذف الواو مع ما عطفت وهو جائز وضميراته للشان والله اعلم

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة ايضا وهذيل او عقيل يفواون الذون في حالة الرفع قال شاعرهم

نحن الذون صبحو الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا
فاعترض

فاعترض كتابة الذون بلام واحدة مع انها تكتب والحالة هذه بلامين ونقل ما نقله الصبيان عن حواشي المطول قلت قد ذكر ذلك ايضا العلامة ياسين في حواشي الفساكهي ثم قال لكن المقرر في علم الرسم ان لام التعريف تحذف من الموصول الامثني الذي خاصة فنثبت فيه فرقا بين الجمع وبينه اه فاذا لا اعتراض على المؤلف حيث جرى على اصول الرسم خلافا للمعتز الذي ازم نفسه شيئا في الديباجة لم يلتزمه بعد وهل كتابة الذون بلام اولامين من القواعد مع كونه لم ينص على ذلك وانما وقعت هكذا في الرسم فانظروا انه لما لم يجد خلافا في القواعد صار يعترض مثل ذلك فعنى نفسه بما لا يحمد فيه سراه وعرض وجوه اعتراضه للطعن في قفا،

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٤١ التواسخ جمع ناسخ وهو ما يدخل على المبتدا والخبر ويحدث في احدهما تغيرا فاعترضه باقتضائه ان التواسخ لا يؤثر فيهما معاً وعلى تسليم ذلك في كان واخوتها مثلا فما يصنع بافعال القلوب التي تنصبها معاً وادعى ان فيه من الفساد ما لا يخفى على صفار الطلبة قلت لا ينكر احد ان التغيير المدرك بالحس بالنسبة لما سوى افعال القلوب والتصيير انما يكون في احدهما فيكون معنى قوله انها تحدث في احدهما تغيرا اي مدرسا بالحس بخلاف ما يكون منهما مر فوعا فان التغيير فيه مقدر بدعوى ان رفع الابتداء زال وخلفه رفع اخر هذا اذا لم يجز على مذهب الكوفيين من انها لم تعمل الا في المنصوب والمرفوع باق على رفعه مبتدا او خبرا كما ذكروا ذلك في موضعه واما في افعال القلوب والتصيير فيمكن ان يراد باحداث التغيير في احدهما تغير المعنى من علم او ظن او تحويل مثلا فان قواك علمت زيدا منطلقا او ظنت فيه احداث تغير في احدهما وهو منطلق لانه متيقن او مظنون مثلا واما ذات زيد فلا تغير فيها كما لا يخفى وقد كان قبل ذلك زيد منطلق ولا يفيد هذا التركيب الاثبوت الانطلاق لزيد دون انه متيقن

او مظنون وعلى تسليم ان ما ذكرناه غير مراد نقول ان ما ذكره المؤلف تعريف بالاخص وقد مر غير مرة جوازه وعلى كل مثل ذلك لا يدعي فساد و يشنع على قائله كما لا يخفى

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة ايضا وتسمى كان هذه الناقصة لان كان التامة لا تحتاج الا الى الاسم فاعترض اطلاق الاسم على مرفوعها والحالة هذه وادعى انه خطأ صريح قلت مراده بالاسم المرفوع من اطلاق العام واردة الخاص لان مرفوعها لا يكون الا اسما وهذا امر واضح لا خطأ فيه وقد نبهناك قبلا ان هذا المعترض يجهل معنى الخطأ فلذلك يسرع اليه بدون ترو ولا امعان

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة ايضا فمضى اصبح اتصاف المخبر عنه بالصباح فاعترضه بانه لاصحة لهذا القول وتزيد بالنقل عن ابن الحاجب وابن عقيل بان اصبح واخوانها لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما قلت يرد ما زعمه ان باء بالصباح للظرفية وحذف متعلق الاتصاف للعلم به والمعنى اتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر في الصباح ولايتوهم عاقل انه يجعل الصباح في صفة المخبر عنه وبما يعين ما قلناه ويكون قرينة واضحة على ارادته قول المؤلف في ما بعد ومعنى اضحى اتصافه بالخبر في الضحى الخ ولو انصف المعترض ونظر لذلك ترك اعتراضه الا ان يقال انه لا يدرك هذه المعاني ونظرته حقا

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة ايضا ومعنى ما زال وما برح وما فتى وما انفك وما دام ملازمة الخبر المخبر عنه اه فاعترض ذلك باغفاله القيد المشهور وهو قولهم على حسب ما يقتضيه الحال قلت هذا القيد مراد وان لم يذكر شهرته ويرشد اليه ما ذكره من الامثلة على ان ترك هذا القيد ليس من القواعد التي التزم الاعتراض عليها وكيفما كان فالخطب سهل

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٤٢ تختص كان بثلاثة امور فاعترض ذلك

بأنه بحسب كان باقي اختصاصاتها ونقل عن ابن هشام في القطر ما لا يخرج
 عن الثلاثة التي ذكرها المؤلف لان خلاصة الامور الثلاثة زيادتها
 وحذفها اعم من كونها وحدها او مع غيرها وحذف نون مضارعها
 وكان الاولى بالاعتراض ان لا يذكر هذا الاعتراض الذي انبأ عن قصور
 نظره وخلل فكره ثم اعترض الاقتصار في حذف نون مضارع مكان
 على كونه مجزوما لم يتصل به همزة وصل وانه يقتضى جواز لم يكه
 ولم يك في الوقف وكلاهما غير صحيح قلت ما ذكره المؤلف من الامثلة
 يعين المراد ويفهم منه اشتراط ان لا يتصل بالمضارع ضمير ولم يوقف
 عليه حيث ان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها واذا وقف على مثل لم يك
 من الافعال التي تصير على اصل واحد يحتاج الى الاتيان بهاء السكت
 فبناء على ذلك يؤتى بانون التي حذفها جائز ويقان لم يكن بخلاف لم يفه
 حيث كان حذف الياء واجبا للجازم فيضطر للاتيان بهاء السكت والمؤلف
 زاد باشتراط ان لا يكون بعدها همزة وصل على بيت الخلاصة واقتصر
 شارح الجلال السيوطي على زيادة عدم اتصال ضمير واهمل شرط عدم
 الوقف وعلى كل مثل ذلك لا يعد خطأ والله الموفق

ثم قال ومنها قوله في افعال المقاربة في الصفحة المذكورة ويلزم ان يكون
 خبر هذه الافعال مضارعا فاعتراض اطلاق المضارع وادعى انه لا بد
 من تقييد كونه رافعا لضمير اسمها كما درج عليه المدققون وقد سود صحيفته
 هنا بما نقله عن الحضري محشي ابن عقيل قلت اكثر المؤلفين لم يتعرض
 لذكر هذا القيد واطلق المضارع كما اكثر شراح الالفية وابن الحاجب
 في كافيته وابن هشام في قطره فان ورد اعتراض من حضرة الشرتوني
 فيكون منه على هؤلاء الافاضل بالاصانة وعلى المؤلف بالتبع ولم نرا احدا
 اعترضهم في شيء من ذلك ولا يدل عدم ذكر هذا القيد على اهماله
 بل هو معتبر في غير عسى مطلقا وفي عسى اذا لم يكن فاعل المضارع سببا
 من اسمها وقد اولوا ما ورد على خلاف ذلك مما هو مشهور في محله

ولا يعاب المؤلف في تركه حيث كان كتابه مختصرا وانما ذكر في المغولات
وعلى كل فهل عدم ذكر هذا القيد في هذا المختصر محل باقواعد حتى
يعترض نرجو من حضرة الشرتوني الافادة عن ذلك
ثم قال ومنها قوله في درس ما ولا ولا المشبهات بليس في صفحة ٤٣
وتعمل ايضا في المعرفة كقوله

وحلت سواد اقلب لا انا باغيا * سواها ولا في حبه متواتيا
فاعترضه بانه صريح بان عمل لا في المعرفة مقيس بالاخلاف وليس الامر
كذلك ثم اطل بالنقل عن الاظهار وشرحه وعن ابن عقيل وحاشيته
والجواب انه لا صراحة في كلامه ان عمل لا في المعرفة مقيس بل هو
مطلق محتمل ولا ينكر بحسب الظاهر وجود عملها في المعرفة والتأويل
الذي ذكره في بيت التابغة المذكور تكاف والاصل عدمه ويمكن مثله
في جميع ما سمع من عملها فكان ينبغي ان لا يثبت عملها اصلا بالتأويل
على انه يمكن ان يكون المؤلف تبسع ابن مالك في قوله ان القياس عليه
اي على بيت التابغة سائغ وكفاه هذا الامام قدوة وعلى كل فلا التفات
لما ذكره الشرتوني في اخر اعتراضه من دعواه ان ما ذكره المؤلف خارق
لاجماع الجمهور وكيف يعتبر ما ذكره وابن مالك يقول بخلافه والسمع
بعضده فليتأمل

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة واذا نعت اسمها اي لا التبرئة
بمفرد جاز في النعت الفتح والنصب والرفع فاعترض ذلك بان فيه قصورا
وفسادا لا فادته جواز الوجوه الثلاثة مطلقا مع انه مقيد بافراد الاسم
والنعت واتصاله وفي ما سوى ذلك يمتنع الفتح ويجوز ما سواه ونقل
تفصيل ذلك عن ابن هشام والخلاصة وشرحها ابن عقيل قلت لم يطلق
المولف وانما قيد النعت بالافراد ويؤخذ قيد افراد الاسم والاتصال
من المثال لان الفتح انما هو لتركيب الاسم والنعت ومع الفصل وعدم الافراد
يتمتع ذلك كما بين في موضعه وقد عرفناك مرارا انهم يعطون القيد
المطلوبة

المطلوبة بالثان كثيرا كقول ابن مالك في المفعول معه * ينصب تالي
الواو مفعولا معه * في نحو سيري والطريق مسرعه * فاعطى
قيود المفعول معه بالثال كما ذكره شراحه ومثل ذلك لا يعد فسادا كما
زعمه المعترض

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٤٤ في الكلام على ان واخواتها ولا تكون
مفتوحة الا اذا تقدمها فعل كما مثلنا او ظرف نحو عندي ان العفو خير
من الانتقام او حرف جر نحو لانه ومن انه ونحو ذلك فاعترض حصره
الفتح في ما ذكره وجعله ضابطا مختلا بكمال تقديم الظرف مسوغا للفتح
واطال في بيان ذلك ونقل بيت الخلاصة هنا وشرحه لابن عقيل قلت
قول المؤلف ونحو ذلك يمنع دعوى المعترض حصر الفتح في ما ذكره
واختلال ضابطه ويفهم من ذلك انها لا تفتح الا اذا كانت معموله بان
يطلبها عامل لفظي او معنوي وتقديم الظرف من الثاني فهو من اطلاق
الملزوم واردة الملازم لان تقديم الظرف يراد به ان تكون مع مدخولها
مبتدا غايبة الامر انه لم يبين صراحة جميع المواضع التي تفتح فيها هرة ان
ولا ضرر في ذلك اذ كان يفهم بالاجمال كما لا يخفى

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٤٥ المنصوبات غير ما تقدم عدة اولها
المفعول المطلق والمراد به المصدر نحو ضربت ضربا فاعترضه بانه من
تعريفه التي فيها ما فيها ونقل تعريف ابن هشام وابن الحاجب قلت
تعريف المؤلف بضميمة قوله نحو ضربت ضربا لا تجار عليه وقد ذكر
بعد ذلك ما يكون عامله بمعنى حيث قال وقد ينتصب بفعل يرادف فعله
نحو قعدت جلوسا على ان في هذا خلافا بين في محله وقد نهناك مرارا على
ان التعريف بالاعم والاخص جائز فلا تغفل

ثم قال ومنها قوله في الصفحة نفسها وعدوا منه اى من المفعول المطلق
ايضا ضربته ضربة وضربتين وضربات وضربته ضرب المشفق
وضربته كل الضرب وادبته بعض التأديب فاعترضه بانه يظهر منه

انه لا يعتبر نحو ضربة وضربتين وضربات وضرب المشفق مصادر اى
وهى مصادر قطعاً وانه كان عليه ان يقسم المفعول المطلق الى مؤكّد ومبين
للنوع ومبين للعدد قلت لا ظهور في كلامه كما ادعاه ولا تفيد عبارته
ان ما ذكره ليس من نوع المصدر ولا شك ان المصدر الذى هو اصل
الفعل هو غير المحدود باناء كما ذكره في عمله والشئ اذا اطلق ينصرف
الى الفرد الكامل منه فحيث عرف المفعول المطلق بانه المصدر احتج
ان ينبه على ان نحو ضربته ضربة الخ معدود من المفعول المطلق ايضاً
واما نحو ضرب المشفق فهو من النائب اذ يستحيل ان يفعل الانسان فعل
غيره وانما يفعل مثله واصله ضربته ضرباً مثل ضرب المشفق كما ينوه في
محلّه فهو مثل كل الضرب وبعضه فلا تفعل

ثم قال ومنها قوله في تعريف الاشتغال في صفحة ٤٧ الاشتغال ان يتقدم
اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره فاعترضه بانه منقوض بنحو زيداً
قلت اياه ونحو زيداً انا ضاربه الان او غدا والدرهم انت معطاء ونقل
تعريف الفا كهى في شرح القطر والجواب ان المؤلف اقتصر على الاصل
والغالب فان اصل العوامل الفعل والغالب كون الشاغل ضمير الاسم
فهو بمعنى قول الخلاصة * ان مضمراً اسم سابق فعلاً شغل * عنه بنصب
لفظه او المحل * الخ على انه من التعريف بالاختصاص ومراد المؤلف
الاقتصار على المهم حيث قال اخر الباب هذا اهم ما يجب الاشتغال به
في باب الاشتغال

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٤٩ ويتعلق ظرف المكان بمحذوف تقديره
كأن او مستقر نحو زيد عندك اه فاعترض اختصاص ظرف المكان
بما ذكره واطال في النقل والتنبيه قلت هنا حذف الواو مع ما عطفت
والاصل ويتعلق ظرف المكان وظرف الزمان وقرينة الحذف اشتراكهما
في الحكم المذكور بالاجماع وهل يتوهم احدان المؤلف يجهل ذلك على
انه يمكن ان يكون ما قدرناه سقط من القلم وان لم ينبه عليه في بيان
الخطأ

الخطأ وانصوب كما لا يخفى

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٥٠ لانه لا يجوز العطف على الضمير المتصل من دون توكيده بالضمير المرفوع المنفصل فانتقد ذلك من وجهين ترك تقييد المتصل بالمرفوع وقصر الفصل على المرفوع المنفصل وادعى ان كليهما خطأ واطال في النقل عن الخلاصة وموادها قلت لا انتقاد ولا خطأ لان ان في الضمير العهد والعهود الضمير المرفوع في قوله سرت والنيل ولايتوهم احد دخول المنصوب في هذا الحكم واقتصراره على الفصل بالضمير المرفوع لانه الغالب الكثير ولا اظن منصفاً ينتقد ذلك او ينقصى مرتكبه

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٥٥ في الكلام على الحال وقد تأتي جملة فعلية نحو جاء زيد يركض فهو بمنزلة قولك جاء زيد راكضاً ولا يلزم هنا اقترانها بالواو فاعتراض ذلك باعادة عبارته انتفاء اللزوم واحتمال كل من الجواز والامتناع على غير تعيين مع ان المصرح به الامتناع والجواز منفي بالاجماع ونقل عبارة الجاهي وبيت الخلاصة وشرحه لابن عقيل قلت هذا الاعتراض اعرب عن سوء فهمه وعدم دقة نظره وبيان ذلك ان المؤلف اجل في قوله وقد تأتي جملة فعلية وهي محتمل المضارعية والماضوية والمثبتة والمنفية ومفهوم قوله ولا يلزم هنا اقترانها بالواو انه يجوز او يمتنع فينزل ذلك على حالتي جملتي المضارع المنفي والمثبت فيجوز الاتيان بالواو في المنفي ويمتنع في المثبت على ان الواو في المثبت لا تمتنع بالتأويل الذي ذكره فيصدق نفي اللزوم بلاشبهة على كل حال

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٥٦ و يجوز تقديم الحال على عاملها نحو راكب؛ جاء زيد فاعتراض ذلك بان قضية كلامه جواز تقديم الحال على عاملها مطلقاً وليس كذلك بل هو مقيد ببعض الاحوال ونقل عبارة الاشموني هنا قلت هذا الاعتراض نظير ذلك ساقط الاعتبار حيث كان المدار على انتفاء العوارض ولا ينك احد ان الحال التي هي بمعنى الظرف يجوز ان

تتقدم على عاملها كسائر المفاعيل ما عدا المفعول معه وقد يعرض لكل ما يوجب تقديمه أو تأخيره كما هو مشهور عند صنغار الطلبة وحيث كان كذلك فالحان تتقدم على عاملها جوازا عند انتفاء ما يعرض لوجوب التقديم أو التأخير نظير ما ذكرناه ونظير خبر المبتدأ وخبر كان واخواتها مما هو معلوم بالضرورة عند اهله فكيف يعترض مثل ذلك وقد نبهناك مرارا ان هذا الكتاب متن مختصر لا يحتمل تفصيل كل مسألة بسائر اطرافها وشعوبها وقبائلها والا خرج عما هو المقصود منه كما لا يخفى ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة نقلا عن ابي البقاء رحمه الله تعالى والجمال المترادفة هي التي تكون حالا من الضمير في مثل جاء زيد راكبا كاتبيا فان كاتبيا حال من الضمير في راصكيا فخطا، بانه حرف الكلم عن مواضعه حيث كان هذا التعريف للمتداخلة لا المترادفة قلت ان المؤلف قد ذكر قبل هذا المترادفة والمتداخلة في راشدا مهديا وبين كلا منهما ولا ينكر احدهما لا يجهل شيئا من ذلك فنبه عليه لتكون المترادفة وقعت بسهو القلم بدل المتداخلة ولا يمنع من ذلك عدم اشتباهه عليه في جدول الخطا والصواب لانا نجد كثيرا من الخطا لم يذبه عليه في الكتب المعتمدة مع وضع جدول لها وانكار هذا محض مكابرة وقد وقع في عبارة المؤلف قوله والمتداخلة عبارة عن ان يكون راشدا حال من ضمير اذهب ومهديا حال من ضمير راشدا فادعى الشمرتوني الخطا في عبارته لعدم ظهور نصب لفظ حال في الموضعين قلت يمكن رفع الخطا بان يكون في يكون ضمير الشأن اسما لها والجملة خبرها على حد ما اذا مات كان الناس صنفان شامت * ومهديا حال جملة مبتدأ وخبر معطوف على الجملة او يكون كل منهما منصوبا وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة كالرفوع والمجرود ويعبني قول صاحب درة العوام في ما اصاب به العوام

ولما كان لي نسب عريق * الى قوم من العرب الافاضل

سئلت الى ربيعة انت تعزى * فقلت اكفف فليست اجيب سائل

اي انه من ربيعة على حد قول الاخر
ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فاجاب ما قتل المحب حرام
اي انه تيمى حيث اهل ما

ثم قال ومنها قوله في باب النداء في صفحة ٥٨ فاما ان كانت مقصورة
فبني على الضم نحو يا رجل الى ان يقول واذا كان المنادى علما بني
على الضم نحو يا زيد اه فاعترضه بان اطلاق البناء على الضم خطأ
اذ لا يشمل المثني والمجموع على حده نحو يا زيدان ويا عمرو ونقل عبارة
الكافية والجامي والخالصة وعللة بناء المنادى وامر في اخر عبارته
بالنظر والتعجب قلت اتعجب من الاعتراض على مثل ذلك مع دعوى
الخطأ والجواب اوضح من فلق الاصباح وهو انه اقتصر على الضم لانه
الاصل الغالب مع شموله لما ذكره ان يقال للجميع ضم وعبارة المؤلف
كعبارة ابن ابراهيم ونصها فاما المفرد العلم والذكورة المقصودة فيشيان
على الضم اه قال ابو الجسامحشى التبع خالد والمراد ما يشمل الضم
حقيقة او حكما فيشمل نائبه كاف المثني وواو الجماعة فتساوى قول بعضهم
المنادى مبنى على ما يرفع به اه ملخصا نعم لو ادعى المعترض ان الاولى
ما ذكر لكان له وجه فانظر وتعجب

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٥٩ قال ابن هشام الواجب نصبه في النداء
التابع المضاف مثاله في النعت يا زيد صاحب عمرو ومثاله في التأكيد
ياتيم كلكم ومثاله في البيان يا زيد اباعبد الله والجار فيه الوجهان التابع
المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل وياتيم اجمعون واجمعين ومثله يا زيد
الحسن الوجه ويا غلام بشر وبشر فاعترض المؤلف وشنع عليه بانه
حذف من عبارة ابن هشام ما افسد به كلامه والذي حذفه قوله فان كان
المنادى مبنيا فالتابع ثلاثة اقسام ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يجوز فيه
الوجهان فالواجب رفعه نعت اى والواجب نصبه التابع المضاف الخ
فقوله فان كان المنادى مبنيا الخ شرط للجميع ما ذكر بعده فاختلف بحذفه

اى لان تابع المنصوب منصوب لاغبر قلت ان المؤلف نقل عبارة ابن هشام بالمعنى ولاخلل بسقوط ما ادعى حذفه لان الامثلة التي ذكرها تعين المراد من المنادى بانه المبنى على ما يرفع به اذ المنادى المنصوب لفظا الاجمال لجواز غير النصب فيه اذ ليس فيه لفظ رفع ولا محل فكيف يتوهم متوهم شمول جواز الوجهين لتابع المنادى مطلقا ولقد اطلت هنا بالسفاهة والوقاحة ما كان الواجب على الانسان تركه

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٥٩ ايضا وكذلك من الشذوذ قوله يا الملك الامع لله فيجب اجاعا لزوم ال حتى صارت كالجزء منه فتقول بالله فاعترض قصره دخول يا على الاسم الكريم مما فيه ال ونقضه بجواز دخولها على محكي الجمل مما سمى به نحو يا المنطلق زيد ونقل بيت الخلاصة وعبارة الاشعوني عليه قلت لاتفيد عبارة المؤلف القصر وذكر اللزوم مع اللفظ الكريم لوجوده والاجماع عليه واما التسمية بالجمل الاسمية فلم يسمع في كلام العرب وانما جوزها النحويون قياسا على الجملة الفعلية كتنابط شرا وبرق نجره فلا اوم ولا اعتراض على المؤلف ومن حذا حذوه ولا يلزمه استقصاء جميع المسائل حتى الغرضية الوقوع كما لا ينبغي

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة ايضا ثم ان نداء المعرف بان يجب ان يكون باى وهى اسم صيغ لهذا المعنى فاعترضه بان مفهوم عبارته ان ذا الاداة ينادى باى مع انها هى المنادى وهو تابع لهما واخذ بتزيد بانقل الذى لاحاجته اليه قلت حيث ذكروا قاطبة ان المقصود باننداء فى نحو يا ايها الرجل هو الرجل واى وصلة لندائه فكيف يعترض قوله يجب ان يكون نداؤه باى ومعناه الواضح بنداء اى او بواسطة اى فهى نظير العبارات التي نقلها وهذا واضح لا يمتري به منصف ولا تفيد عبارته ان اى فى هذه الصورة لا تكون منادى فيما يجب لهذا الرجل الذى لا يزال يقتصر على النظره الجمعاء بدون تأمل

ثم قال ومنها قوله فى الصفحة المذكورة ايضا وقد تلحق اى علامه

التأنيث اذا كان المنادى مؤنثا نحو يا ايها المرأة فاعتراضه بان مقنضى عبارته والحالة هذه قليل مع انه اولوى اى الاولى التأنيث اذا كان المنادى مؤنثا قلت لا اقتضاء في عبارته لما ادعاه وهل الواجب حل قد على التقليل في كل تركيب دخلت فيه على المضارع نسأل ذلك من حضرة الشرتونى الا تكون للتحقيق نرجو الافادة من حضرته

ثم قال ومنها قوله في الصفحة المذكورة ايضا يجوز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم حذف الياء والاكتفاء بانكسرة الى ان يقول اما المعتل الآخر ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو يا فتاى ويا قاضى فاعتراض اهماله قيد ككون الاضافة معنوية حيث لا يجوز في اللفظية الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة وذكر بيت الخلاصة الذى هو كعبارة المؤنف ونقل استدرالك الصبان عليه اهمال ذلك العقيد قلت بوخذ القيد المذكور من الامثلة التى ذكرت فيهما وقد ذكرنا غير مرة ان الشئ متى اطلق انصرف الى فرد الكمال وفرد الاضافة الكمال هو المعنوية كما لا يخفى فلا اعتراض ولا استدرالك

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٦٢ واعرابه نحن ضمير رفع مرفوع مبتدا فاعتراضه بانهم اطبوا على ان لفظه نحن مبنية كسائر الضمائر قلت قوله مرفوع اى محلا ولا ينكر اطلاق الرفع على العرب محلا بان يقال مرفوع محلا ولا يظن من عنده اقل ادراك ان المؤنف يجهل ذلك وجميع الضمائر مبنية بالاجماع معلوم بناؤها بالضرورة عند الجميع لكن حيث كان جل مقصود الشرتونى احتقار المؤنف وهضم جانبه يعترض اقل شئ لا يجهل وله اجل محل

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٦٧ وقد يكتسب المضاف اليه التأنيث من المضاف وبالعكس فمن الاول قوله يوم تجد كل نفس وقول الشاعر جازت عليه كل عين ثرة فاعتراضه يجعل المكتسب المضاف اليه مع ان المكتسب هو المضاف واهمال صلاحية المضاف للحذف والاستغناء عنه

بالمضاف اليه ولا بد من ذلك وادعى ان في عبارته من الخطا والفساد ما لا يخفى قلت بحجاب عن الاول بان المؤلف مشى على مذهب من يسمى الاول مضافا اليه والثاني مضافا او من يطلق على كل منهما مضافا ومضافا اليه لا على ما ذكره فانهم اختلفوا في ذلك كاختلافهم في المسند والمسند اليه في نحو زيد قائم مثلا كما في الاشياء والنظائر الخوية للجلال السيوطي وبحجاب عن الثاني بان الامثلة التي ذكرها وعددها تعين الشرط المذكور حيث ان جميعها يصح فيه حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه ويبدل لذلك نفيه جواز التأنيث والتذكير في قام غلام هند وقامت امرأة زيد حيث قال في اخر هذه المسألة ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امرأة زيد اهـ ولا مانع من الجواز الا انتفاء الشرط المذكور فيكون معترفا به وان لم يذكره صراحة كما لا يخفى

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٦٨ ومما يلزم الاضافة كلا وكلنا فالاولى تدل على مثنى المذكر نحو كلا الرجلين قاما او قام والثانية تدل على مثنى المؤنث نحو كلتا المرأتين قامت او قامت ولا يجوز كلا الرجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين فاعترضه بان قضية كلامه ان الكوفيين لا يجيزون اضافتهما الى مطلق النكرة وهو خلاف الواقع لانهم انما يجيزون اضافتهما الى النكرة المختصة كما في الاشعري قلت لا تفيد عبارته صراحة ان الكوفيين يجيزون الاضافة المذكورة مطلقا وعلى تسليم ذلك فلعل للكوفيين قولين وعبارة الجلال السيوطي في شرح الخلاصة كعبارة المؤلف حيث قال ما نصه ولا يضافان لمفرد ولا منكر خلافا للكوفيين اهـ فاطلق المنكر ويستفاد منه ان الكوفيين يجيزون اضافتهما الى المنكر في الجملة سواء قيدنا المنكر بالمختص او اطلقناه فليتأمل

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٧١ واما الالف فتكون علامة للرفع في المثنى نحو هذان رجلان مؤمنان ويلحق بذلك اثنان واثنان وكلا وكلنا فاعترضه باقتضاء عبارته الحاق كلا وكلنا بالمثنى مطلقا مع انه مقيد بالاضافة الى

مضمرة قلت ان المؤنث مشى على لغة اعراب كلا وكلتا اعراب المثني مطلقا
وهي لغة مشهورة نص عليها جماعة ولعل المؤنث استحسنتها وراى
استعمال طريقة خيرا من طريقتين والتعليل الذى ذكروه معارض
بان الضمائر ترد الاشياء الى اصواتها كما فى قواعد الاشياء والنظائر فكان
ينبغي ان تعرب كلا وكلتا بالحركات حين الاضافة الى المضمرة لان الاعراب
بالحركات هو الاصل على ان فى الاشياء والنظائر فى بيان القاعدة المذكورة
ما يصرح بان اعراب كلا وكلتا مقدر مطلقا عند البصريين حتى مع
وجود الياء فى حالة الاضافة الى الضمير ونص ما فيها قال ابن فلاح
فى المعنى فان قيل لم اختلف كلا وكلتا مع المضمرة عند البصريين وليس
اختلافه للتثنية لان الاعراب مقدر عندهم مطلقا قلنا لشبهتهما بلدى
وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمرة بالياء فرقا بين الممكن نحو
الف عصا والى غير الممكن نحو لدى ووجه المشابهة بينهما ملازمة
الاضافة فيهما ولم يقلب فى الرفع لان المشابهة به ليس له حالة رفع وخص
التغير مع المضمرة دون المظهر لان المضمرة يرد الشئ الى اصله اه فتبصر
واخلع من عنقك ربة التقليد

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٧٢ والفقحة تكون علامة للنصب فى الاسم
الذى لا ينصرف فاعترضه بانه مما يوجب الضحك اكثر من التفتيد قلت
ينبغي للمعتز ان يذكر عبارة المؤنث بدون بتر ليظهر منها موضع الخطا
ونصها والفقحة تكون علامة للنصب نيابة عن الكسرة فى الاسم الذى
لا ينصرف نحو مررت بيوسف ووقفت على مساجد اه وهى معلنة
بان لفظه للنصب وقعت سهوا موضع للخفض بدون اذنى ارتياب بدليل
بقية العبارة والمثاليين ومثل ذلك قلما يخلو منه كتاب وقد وقع لابن هشام
فظيره فى شرح القطر حيث اراد ان يمثل لاسم الاشارة المثني فقل بجنى
الموصول حيث قال فى اثناء الكلام على اسماء الاشارة ما نصه ولثنية
المذكر ذان بالالف رفعا كقوله تعالى فذانك برهاتان وذين بالياء جرا

وثصبا كقوله تعالى ربنا ارنا الذين اضلانا اه فهل مثل ذلك بعد من
السقطات التي يضحك منها نعم من كان سفيها لا يبان بما يقول
ثم قال ومنها قوله في الكلام على المنوع من الصرف في صفحة ٧٣
والوصف ما كان على وزن افعال من الصفات كبيض واحمر وافضل
فاعترض قصره الوصف على افعال لخروج فعلا كسكران واخر والمعدول
من الاعداد كاحاء وموحد الح ودخول نحو اربع قلت غرض المؤلف
التمثيل للوصف لا استقصاء جميع انواعه التي لها دخول في منع الصرف
ونحو اربع لا يرد لان وصفيته عارضة والتمثيل ببيض وما بعده يخرج
والشيء متى اطلق بنصرف لفردة الكامل كما قررناه غير مرة نعم يقال كان
الاولى ان لا ينخص التمثيل بما كان على افعال كما لا يخفى ولا حاجة لما اطال
به المعترض هنا لانه شهير

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٧٣ ايضا وما يمنع من الصرف لكثرة الاستعمال
والتحفيف كل علم موصوف بآين مضاف الى علم اخر نحو جاءني زيد
ابن عمرو فاعترض اطلاق منع الصرف على العلم المذكور وصوب ان
اسقاط تنوينه حذف قصد به مجرد التحفيف قلت ما ذكره المؤلف من
اطلاف امتناع الصرف على ما ذكر لا شبهة فيه وهو مستفيض في كلامهم
حيث كان الصرف هو التنوين على الصحيح فاذا منع الاسم من التنوين
قبل منع من الصرف وما يثبت هذه الدعوى ويرد ما ادعاه المعترض
انهم اطلقوا منع الصرف على اسقاط التنوين ضرورة لما نكلوا على
صرف المنوع ومنع المصروف ضرورة ومثلوا بقوله * ومن ولدوا عامر *
ذوالطول وذوالعرض * فاسقط تنوين عامر ضرورة فقالوا قاطبة انه
منع من الصرف مع كونه يخفص بالكسرة بالاجماع فليتبرر ذلك
المعترض في معاني كلامهم ولا يبادر الى التخطئة بدون روية

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٧٤ التوابع جمع تابع وهو في عرف النحاة كل
ثان تبع ما قبله في اعرابه فاعترض هذا التعريف بان فيه فسادا بينا لدخول

خبر المبتدا وتميز المنصوب وحاله ونقل تعريف الفاكهي وابن عقيل وابن الحاجب وعبارة ابن الحاجب التي نقلها قوله كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة اه فزاد على العبارة من عنده قوله اعرب ونص العبارة التي شرحوا عليها قوله كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة اى متبس باعراب سابقه كما في الجاسي وعلى كل فهي كعبارة المؤلف فان الرضى اعترضها بدخول خبر المبتدا والمفعول الثاني من باب ظن واعطى لان اعراب كل منها من جهة واحدة وهي العمدة في الاول والفضلة في الثاني وان اجابوا عنه بما هو مبسوط في محله وقد تكلف الجاسي اصلاح التعريف المذكور بما ذكره في شرحه والجواب عن المؤلف انه اطلق التبعية فلم يخصها بوجه من الاعراب فتكون عبارته بمعنى ما نقله عن الفاكهي وابن عقيل او ان معنى قوله تبع ما قبله في اعرابه ان اعرابه باعراب الاول لاجل التبعية فلا يرد حينئذ ما اورده ومع ذلك فلك ان تقول هو تعريف بالاعم وقد نهناك على جوازه مرارا والتبعية المذكورة في التعريف لغوية والمعرف هو التابع الاصطلاحي على حد قول الخلاصة تاء بحرف متبع عطف النسق فلا دور وان زعمه المعترض وادعى فساد التعريف فتأمل

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٨٢ وكل شئ جاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا اعني بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كقولك هند قام زيد اخوها فاعترضه بانه ليس ضابطا تندرج تحته المسائل التي يتعين فيها البيان ويمتنع البدل الا كما يمك الماء الغرايل وتمك بالثقف حيث قال وهذا الاحق بامثاله من ضوابط صاحبنا افادنا الله بعلمه وذكر الضابط المشهور وهو قولهم كل ما جاز من عطف البيان حلوه محل متبوعه جاز ان يكون بدل كل منه والا فلا انتهى واطال هنا الشرطوني في بيان الفرق بين هذين التابعين وتزيد بمناع غيره قلت معنى قوله الا اذا كان ذكره واجبا انه لا يستغنى عن متبوعه به حيث لا يصح حلوه محل اذا طرح

فساوى الضابط الذى ذكره على انه ليس فى قصد المؤلف بيان جميع المسائل التى يمتنع فيها البدل بل يكفى ذكر مسألة واحدة يقاس عليها ما اشبهها على انهم ذكروا صحة البدل فى نحو يا زيد الحارث لانه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل وقد رايت ان انشد الشرتونى ما حضرنى الان

* ان اعتراض ابن شرتون بلاريب * ما فيه الا البذا والقال والقبل *
 * فليس يمك منه كل ذى نظر * الا كما يمك الماء الغرايل *
 ثم قال ومنها قوله فى الصفحة نفسها وقد تبدل المعرفة من المعرفة كما فى اهدنا البصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وانكروا من النكرة نحو ان للمتقين مغازا جدائق وقد يتخالفان اما بان يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو الى صراط مستقيم صراط الله او يكونا بالعكس نحو لانسفعا بالناصية ناصية كاذبة فاعترض قواه وقد يتخالفان باسقاط النون وعدم تقييد بدل النكرة بوصفها واستطرد الى ذكر ما لا حاجة اليه واطال بنون طول قلت اسقاط النون فى مثل ما ذكره جاز على قلة كما اعترف به اذا كان المؤلف تعمد اسقاطه ولايتوهم ذلك منصف فانظروا ان سقوط النون المذكورة سهو ولايتنافيه عدم التبيه عليه فى الجدول كما بينا لك وقد اعطى تقييد النكرة بالنعى بما ذكره من المثال حسب عاداته التى اشرنا اليها مرارا وانما كان ينجح الاعتراض او مثل بنكرة لا وصف لها ومسألة المؤلف مع المطران لاعلم لنا بها وليس المعترض ثبتا فى ما ينقل فلا حاجة الى التعرض لشيء يتعلق بها

ثم قال ومنها قوله فى صفحة ٩١ وقد تخلف القاء اذا الفجائية نحو وان تصبهم صبئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وهو مختص بان دون غيرها من ادوات الشرط فنظر فيه بعدم تقييد الجواب بالجملة الاسمية مع لزومه وبمجيء الفجائية رابطة بعد اذا الشرطية نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يقنطون قلت يفهم التقييد المرقوم من المثال كعبارة

الخلاصة وموضوع المسألة الشرط الجازم فلا ترد اذا الشرطية ولا حاجة الى ما اطال به المعترض

ثم قال ومنها قوله عقيب ذلك ويجوز حذف فعل الشرط لدلالة دليل عليه وكونه واقعا بعد لفظة والا الح' فاعترض تقييد الحذف بالسوقوع بعد لفظة والا بان زيادتها احدثت نقصها في المعنى حيث كان المسوغ حذف فعل الشرط وجود الدليل مطلقا واطال في النقل قلت التقييد بما ذكر ليان محل الكثرة حيث كان الحذف والحالة هذه كثيرا واما في ما ذكره المعترض فهو قليل لم يكثر تلك الكثرة وقد اقتصر الجلال السبوطي على مثال الحذف بعد والا حيث مثل بقوله

* فطلقها فلست لها بكفوء * والا يعمل مفرك الحسام *
لما ذكرناه وحيث كان موضوع المسألة حذف فعل الشرط فقط فلا يرد ما اطال به المعترض من حذف الشرط والجزاء فتأمل

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٩٤ وجاء النصب بالواو بعد المبتدا كقول
ميسون بنت بجدل الحلبيّة وهي ام يزيد بن معاوية

* ولبس عباءة وتقر عيني * احب الى من لبس الشفوف *
فاعترضه بان فيه ما لا يخفى واطال في بيان مواضع اضممار ان مدعيا تحرير ما قالوه ويفهم منه ان ما قالوه غير محرر وانه هو الذي حرره ولا يخفى ما فيه من قلة الادب ومع ذلك فلم يبين محل الاعتراض في كلام المؤلف واعلمه قوله وجاء النصب بالواو المشعر انها النباوية او تخصيب الواو بذلك فان كان الاول فالعنى بلا بسة الواو فلا يكون النصب بها بدليل قوله بنصب تقر باضممار ان وان كان الثاني فقد ذكر النصب بعد الا انه لم يذكر النصب بعد الفاء واو وكان الاولى ذكره لان النصب بالعطف على اسم خالص من شأبة الفعل سمع بعد هذه الاحرف الاربعة باضممار ان كما هو مشهور

ثم قال ومنها قوله في صفحة ٩٩ البناء ضد الاعراب وهو لزوم اخر الكلمة

حالة واحدة من القبح والضم والكسر والسكون فاعترضه بأنه خطأ فاحش لاختلاله منعا اذ يدخل فيه سبحانه الله والظرف غير المتصرف والمبتدا بعد اولا وانه كان عليه ان يفيد اللزوم بكونه لغير عامل ليخرج ما ذكر قلت اطلق اللزوم فيصرف الى فردة الكامل وهو ما كان لزوما اصليا لاسبب عاملا وشائعا في افراد كثيرة بخلاف ما ذكره فانه نادر جدا على ان المبتدا بعد اولا لا يرد لعدم لزومه الرفع اذ يستعمل غير مبتدا وينفك عنها بدون شبهة بخلاف سبحانه في الكثير وقد استعملوه نادرا بدون اضافة ومحلى بان ومع ذلك فلنا ان ندعى انه تعريف بالاعم كما تقدم نظيره فلا تغفل

ثم قال ومنها قوله في صفحة ١٠٥ ومثال المبنى على القبح اتي واياي فاعترض التمثيل باني لوجود الالف في اخرها وهو آخر رمية من مراحي سهمه التي اخطأ بها المرام وشوه باستعمالها وجوه الكلام قلت لا يشك عاقل ان اتي محرفة عن ابن سهوا من القلم ومثل ذلك يقع كثيرا كما نهينا عليه وهنا قال المعترض ما نصه بالمعنى هذا اخر ما اراد اثباته من اغلاط الكتاب وانه بقي فيه اشياء لا تخفى على من يستقرها من اهل البصيرة وانه اضرب عنها لب الاختصار وعدم طن التعنت به على المؤلف وانه لو شاء ان يتبع كل ما فيه لزمة غاية التغيير وكان التحرير الى اخر ما هدى به في سوء خاتمته قلت كذب في ما قال فان تعنته لا ينكره احد واو وجد شيئا غير ما اداه الى اعتراضه فكره الفاسد لكان بالدخول فيه اسرع من نكاح ام خارجة وقد طبع في وجه كتابه قول القائل

* كل من يدعى بما ليس فيه * كذبتة شواهد الامتحان *

وطبع في قفاه قول الاخر

* واذا لم تر الهلال فسلم * لاناس رأوه بالابصار *

فأردت ان اسمعه ما يطيب في غير سمعه ويجف على غير طبعه وهو قولي

* نخل دعوائك في بيان المعاني * واعتراضا بالطول ان كنت عاني *

وتنكب

- * وتكب عن منهج سار فيه * فارس الفضل وهو طلق العنان *
 * والتزم في فناء شرتون بيتا * معربا للانام عن لؤم باني *
 * واشتغل دائما بتأليف قوم * قد نحوا بالهوى صريع الغواني *
 * وادر بالبكا على العقل جاما * من عنا الجهل عند ضحك الغنائي *
 * ودع العلم وهو دان جناه * ان ترى جانبا وان كنت جاني *
 * واطرح اسهم فهو قد طاش مرمى *
- * ان يرى صائبا مرام المعاني *
 * فوقته بذاك عن قوس فكر * موثر بالضللال والبهتان *
 * غنية الطالب ارتدت برد فضل * دونه من افاضل الاعيان *
 * كيف يعدو ثعالة لاقتصاص * ويرى الليث رابضا في المكان *
 * او يرى الصعور اتعا في رياض * قد حياها البازي من كل داني *
 * وضرا الجهل قد غدا لك طبعا * لم يراه تقبل عن الصبان *
 * شنت قدر اليراع لما حوته * لك كف شلت بكف البنان *
 * كان يعصيك لو عصى في مرام * امر باربه مظهر العصبان *
 * ويح لبنان وهو ارفع طود * شأنه منك صدمة العبدوان *
 * راح عاني تأسف حين النى * منك شخصا بالجهل طاني هوان *
 * لك فكر اذا تغنى عراقا * كان معنى نواه في اصهبان *
 * قد تظطرت مذ تعليت جهلا * كترال الفرسان فوق الاتان *
 * كيف يجرى امام احمد عاد * وهو لاشك فارس الميدان *
 * قد علا بالفنون قدرا وشأنا * وتسامى عزرا على كل شأن *
 * صحف العلم في مواثد فضل * منه مدت بانفس الالوان *
 * ايها المدعى بمجاراته شهم * ماله في معامع السبق ثاني *
 * بان بالامتحان كذب دعاو * لك باءت بصفقه الخسران *
 * فاذا كنت منشدا قول حق * لك يديه صدق نطق اللسان *
 * كل من يدعى بما ليس فيه * كذبه شواهد الامتحان *

* وقولى *

* لا تكين زاهيا بيرة عار * فترى دائما من الفضل عارى *
 * واطرح ان ترى مظية شخص * يطلب النار فوق متن الحمار *
 * ابن من كان راجلا وهو يبغى * سبق من كان فارس المضمار *
 * ضل سعيا للقصد خفاش قوم * سار من جهله بضوء انهار *
 * وابن آوى اذا عدا نحو ليث * راح ملقى لدى برائن ضارى *
 * وكذا الصعو ان نحاضر صقر * جاءه الحين عاجلا باختيار *
 * طاش سهم فوقه لم يصب من * غرض انشاز مطلب الاوثار *
 * وكتاب سودته بمساو * لك كالأوجه حين يعزى لقارى *
 * قد تعرضت للبلا باعتراض * طال بالعرض منه برد الشنار *
 * رب سفر جلته لست تدري * ما به مثل حامل الاسفار *
 * قد نذبت اليراع جهلا لامر * كان مشروعه لانشاء عار *
 * وعلى الكتب قد اغرت اغترارا * بلخاق للفارس المغوار *
 * لست ممن له مقام مغان * عند اهل الحجابرى ذا اعتبار *
 * انما انت مستعار على ما * قيل فاهنا بذلة المستعار *
 * جل قدرا مقام احد عن ان * يدرك الشاومنه بالجهل سارى *
 * ذويراع يروع باسم مقيم * خسه دائما بطاعة بارى *
 * يخرج الدر من ظلام مداد * فيباهى به جوارى الدرارى *
 * قد انار الفنون حتى تجلت * وغدا نهبها رفيع المنار *
 * وانا بالكشف سر اللبالي * فاتصلنا بنفحة الاسرار *
 * ووردنا ما قد حلادون سكر * وغنينا عن مرة مسطار *
 * ورتعنا منه بروض علوم * قد قطفنا منها جنى الثمار *
 * وعلمنا ما حازه من كمال * واعتبار بين الملا واقنصار *
 * وراينا اهله الفضل منه * فى سماء العلى بدون استنار *
 * فاذا

* فاذا ابرأ الغبي تأخر * عند انكار روية الاقار *

* واذا لم تر الهلال فسلم * لاناس رأوه بالابصار *

هذا آخر ما نقت به البراع لرد السهم لكي لا يقع تصديق دعوى
راميه في وهم اتهمت تبليضه في يوم الاحد الخامس والعشرين
من شهر رجب الفرد عام احدى وتسعين ومائتين والالف
بقلم مؤلفه الفقير ابراهيم بن علي الاحمد الطرابلسي
عفي عنه آمين

﴿ بيان ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ في الطبع ﴾

صواب	خطأ	سطر	صفحة
واصل	واصلى	٨	٢
الكلم	الحكم	٩	٢
وانتقد	وانتقد	١١	٤
بما هو عرى	هو بما عرى	١٥	٤
باخراج	باخراج	٢٢	٤
وليس	ولبس	١٤	٥
الجواب قوله في صفحة	الجواب في صفحة	٠٩	٩
يفتح	يفتح	٠٢	١١
يكون	يكون	٠٥	١١
البصريون	البصريون	٠٨	١٢
وقد نقل بيده ونقل	وقد نقل بيده ونقله	١٢	١٣
فتبع	فتبع	١٦	١٣
والمقناه	والمقناة	٠٧	١٥
مقبس	مقبس	٠٨	١٥
من ان الآله تكون من ان الآله لا تكون	من ان الآله تكون من ان الآله لا تكون	١١	١٦
التقصي	التقصي	٠٢	١٨
التناسب	التناسب	٠٤	١٩
بانه	بانه	١٣	١٩
الجارى	الجرى	٢٢	١٩
لا يجمع	يجمع	٠٧	٢٠
فنظر	فتنظر	٢٢	٢٠
الانباي	الانبارى	١١	٢١

صواب	خطأ	سطر	صفحة
اذ الحروف	ان الحروف	١٢	٢٣
لا انه	الا انه	٢٠	٢٣
وقوله	او قوله	٢١	٢٣
فيغدو	فيقدو	٠٦	٢٤
اختلاله	احتلاله	٢١	٢٤
شارحها	شارح	١٤	٣١
المدققون	المدققون	١٨	٣١
لما ادعاه	كما ادعاه	٠٣	٣٤
للعهد	العهد	٠٦	٣٥
واخواتها	واخوانها	٠٤	٣٦
مقصودة	مقصورة	٠٤	٣٧
انه يقال	ان يقال	١١	٣٧
لا مجال	الا مجال	٠٤	٣٨
ان التأييد قليل	قليل	٠٢	٣٩
القييد	العقيد	١١	٣٩
حيث	حيث	٠٧	٤٠
تال	تاء	١٥	٤٣
لاحق	الاحق	٢١	٤٣
نقصا	نقصها	٠٥	٤٥
وليس	وليس	١٥	٤٥
الناصبية	الناصبية	١٩	٤٥
بعد ثم	بعد	٢١	٤٥
عامل	عاملا	٠٥	٤٦
ظن	ظن	١٦	٤٦

صواب	خطأ	سطر	صفحة
لزمه	لزمة	١٧	٤٦
ويخف	ويجف	٢٤	٤٦
السهم	اسهم	٠٦	٤٧
لنزال	كنزال	١٨	٤٧
وابن	واين	٠٥	٤٨
الاونار	الاونار	٠٩	٤٨

(تنبيه) في صفحة ١٩ سطر ١٩ توجد هذه الجملة قول الموافق ولا يجوز غيره هو كقول الصحاح في ردى وهي لا توجد في الاصل